

ستالين

المناكير

وَالْقَضِيَّةُ الْقَوْمِيَّةُ

« يا عمل العالم اتحدوا »

ستالين

هذا الكتاب
مطبع في موسكو
موسى زكى بطرس

ترجمة

رابطة الكتاب التقدميين

دار النهضة الحديثة في بيروت

الماركسية
والقضية القومية

ستالين

المناكير

وَالْقَضِيَّةُ الْقَوْمِيَّةُ

« يا عمال العالم اتحدوا »

ستالين

ترجمة

رابطه الكتاب التقديمين

منشورات

دار النهضة الحديثة في بيروت

مقدمة

لم يعد عهد الرجعية على روسيا بالرعد والبرق فحسب ، بل انما عاد عليها بالكثير من خيبة الامل وفقدان الثقة بالقوى العامة ، فلقد آمن الناس بمستقبل مشرق ، لذلك فاضلوا معاً ، بغض النظر عن قومياتهم في سبيل القضايا الكبرى ولكن ما كاد يدب الشك الى النفوس حتى تفرق الناس الى شعوب واقاليم وتوخى كل شعب الاعتماد على نفسه لحل مشكلاته الوطنية .

وقد كان يحدث في الوقت ذاته تغيير جدي في حياة البلاد الاقتصادية ، فأحداث عام ١٩٠٥ لم تذهب عبثاً ، فلقد وجهت ضربة اخرى الى نظام القناتة ، أضف الى ذلك ان سنوات الحصب التي اعقبت سنوات القحط هاتيك قد دفعت بالرأسمالية خطوات كلية على اقاليم الحدود ، غير ان ما تم من تفاوت طبقي في القرى ونحو المدن وتطور التجارة وطرق المواصلات قد عجل في سير عملية التوطد الاقتصادي للقوميات

في روسيا اذ كان على القوميات أن تبدأ بالتحرك .

وقد كان « النظام الدستوري » يتجه هو ايضاً نحو ايقاظ القوميات ، هذا النظام الذي استقر لفترة من الزمن ، ولقد أدى انتشار الصحف والآداب بوجه عام واعطاء الحرية للصحافة والمؤسسات الثقافية ومن ثم إزدياد عدد المسارح الشعبية الخ . أدت كل هذه الأمور دون شك الى تقوية الشعور القومي ، أضف الى ذلك ان مجلس الدولة وما كان يسبقه أو يرافقه من حملات انتخابية واحزاب سياسية قد يسر للقوميات إمكانيات جديدة للانعاش وأوجد لها ميداناً واسعة للتعبئة .

ان تيارات القومية التي انبثقت من الطبقات العليا أحدثت سلسلة من الاضطهادات أنزلها « الحاكمون » بأقاليم الحدود بسبب حبها للتحرر ، وقد أثارت هذه التيارات ، تيارات انبثقت من القاع وكانت هذه التيارات تتخذ احياناً أشكالاً عدوانية فظة فاستد ساعد الصهيونية بين اليهود ونمت السوفيتية في بولندا واستيقظت القوميات الارمنية والجورجية والاوكرانية ، وهذه وقائع يعرفها الجميع .

ان موجة القومية آخذة بالارتفاع وتهدد بجرف جماهير العمال ، وكلما أوغلت حركة التحرر في طريق الانحطاط كلما تفتحت القومية واشتد ساعدها .

وفي هذا الظرف عهد الى الاشتراكية الديمقراطية برسالة
سامية ، وهدف هذه الرسالة هي إنزال ضربة ساحقة
بالقوميات وحماية الجماهير من عدواها العامة . فالاشتراكية
الديمقراطية هي وحدها التي تستطيع ان تقاوم القومية
بسلاح الأمية الذي صقلته وحدة النضال الطبقي وعدم قابلية
هذه الوحدة للتجزئة . لذلك فانه كلما زحفت القومية
واشرأبت بعنقها كان يرتفع صوت الاشتراكية ويدوي مطالباً
بأخوة بروتيتاري جميع قوميات روسيا ووحدها ، لذلك
يتوجب على الاشتراكيين الديمقراطيين في أقاليم الحدود
والذين يحتكون احتكاً مباشراً بالحركة القومية ان
يتحلوا بحزم خاص .

ولكن الاشتراكيين الديمقراطيين لم يكونوا جميعاً
جديرين بهذه المهمة وخاصة الاشتراكيين الديمقراطيين في اقاليم
الحدود .

أما «البوند»^(١) الذي كان يصرح ويلعب على تحقيق
القضايا العامة ، فقد أخذ اليوم محل في المكان الاول اهدافه
القومية الخاصة الصرفة ، وبلغ به الأمر حداً جعله يعلن
بأن يوم السبت هو يوم عطلة واعترف «بالادشية» واتخذ

(١) الاتحاد الاشتراكي اليهودي - المترجم .

من هاتين النقطتين شعاراً له في حملته الانتخابية . وحذت القوقاز حذو «البوند» فهناك قسم من القوقازيين الذين كانوا ينبذون فيما مضى «الاستقلال الذاتي في الثقافة الوطنية» متفقين في ذلك ورفاقهم والاشتراكية الديمقراطية قد جعلوا من هذا المبدأ في الوقت الحاضر طلباً مباشراً ، أضف الى ذلك مؤتمر «المصفين» الذي وافق بدبلوماسية على الذبذبات القومية .

محاورة تين ان النظريات الاشتراكية الديمقراطية الروسية لم تتضح بعد لجميع الاشتراكيين الديمقراطيين . لهذا بات لازماً علينا ان نبحث القضية القومية من جميع وجوها ويتوجب على جميع الاشتراكيين الديمقراطيين المخلصين الصادقين ان يعملوا بدأ واحدة وقلباً واحداً على تبديد الضباب القومي منها كانت الجهة التي ينتشر منها .

الأمّة

ما هي الأمّة ؟

الأمّة هي قبل كل شيء جامعة ، جامعة أناس منبوعة .
وهذه الجامعة ليست جامعة عرقية أو قبائلية فالأمّة الإيطالية
الحالية قد تشكلت من الرومان والجرمان والأتروسك
واليونان والعرب النخ .. أما الأمّة الفرنسية فقد تألفت من
الغاليين والرومان والبريتين والجرمان النخ .. ويجب ان
يقال الشيء نفسه عن الأمّة الانكليزية والالمانية وغيرهما من
الأمم .

بما ورد يتضح أن الأمّة ليست جامعة عنصرية ولا قبلية
بل إنّما هي جامعة أناس تألفت تاريخياً .
ومع ذلك فنحن لا نستطيع أن نطلق اسم أمة على أي

الدولتين الكبيرتين ، دولة سيروس أو دولة الاسكندر فإنه لم يكن ممكناً أن تكون أي منها أمة مع أنها قد تألفت كل واحدة منها تاريخياً من مختلف القبائل والعناصر . فدولة سيروس كدولة الاسكندر لم تكن أمة بل كانت أشتاتاً من عناصر عرضية ضعيفة الترابط تنفرط أو تلتقي تبعاً لانتصارات أو هزائم هذا الفاتح أو ذاك .

وهكذا فالأمة ليست عناصر عرضية سريعة الزوال بل انها جامعة ثابتة من الناس .

ولكن ليس كل جامعة ثابتة من الناس تؤلف أمة . فالنمسا وروسيا هما ايضاً جامعتان ثابتتان من الناس ومع ذلك فإننا لا نستطيع أو يستطيع أي واحد أن يطلق على أي منها اسم أمة .

فما هي الميزات التي تميز الجامعة القومية عن جامعة الدولة؟
اولاً ان الجامعة القومية لا يمكن أن تكون دولة لغة مشتركة في حين أن اللغة المشتركة ليست شرطاً إلزامياً من شروط الدولة . فلم يكن بالامكان وجود الأمة التشيكية في النمسا أو الأمة البولندية في روسيا لولا وجود لغة مشتركة لكل منها في حين ان وجود مجموعة من اللغات ضمن نطاق روسيا والنمسا لا يؤلف أية عقبة للوحدة القائمة حالياً بين كل من هاتين الدولتين .

ونحن هنا نتحدث بالطبع عن اللغات التي تتكلم بها الشعوب
لا عن لغات الدواوين الرسمية .

وهكذا يتبين لنا أن جامعة اللغة هي ميزة من الميزات
التي تمتاز بها الأمة عن الدولة . ان الأمم المختلفة تتكلم بلغات
مختلفة وان جميع العناصر التي تتكلم دائماً بلغة واحدة هي
عناصر تؤلف بالضرورة أمة واحدة ، لغة مشتركة لكل أمة
ولكن ليست اللغات المختلفة شيئاً إلزامياً للأمم المختلفة . فلا
توجد أمة تتكلم بعدة لغات في الوقت ذاته ولكن هذا لا
يعني بعد استحالة وجود أمتين تتكلمان بلغة واحدة فالانكليز
والاميركان الشماليون يتكلمون بلغة واحدة ولكنهم مع ذلك
لا يؤلفون أمة واحدة والشيء نفسه يقال عن النرويجيين
والدنماركيين وعن الانكليز والاييرلنديين .

ولكن لماذا لا يؤلف الانكليز والاميركيون الشماليون
مثلاً أمة بالرغم من لغتهم المشتركة ؟

اولاً لأنهم لا يعيشون معاً بل إنما يعيشون فوق بلدان
مختلفة .

فالأمة تتألف نتاجاً لاجتماع طويل ومنتظم والحياة
المشتركة من الناس ، حياة تمتد من جيل الى جيل والحياة
المشتركة لا يمكن وجودها دون أرض مشتركة .

فالانكليز والاميركان كانوا يقطنون فيما مضى أرضاً واحدة

هي انكلترا كما وانهم كانوا يشكلون أمة واحدة ولكن بعد مضي زمن هاجر قسم من الانكليز الى اميركا . وفي هذه البلاد الجديدة تشكلت مع مرور الزمن أمة جديدة هي أمة أميركا الشمالية إذت فالأرض المختلفة تشكل الأمم المختلفة .

وهكذا تصبح جامعة الوطن أو الأرض سمة من سمات الأمة .

ومع هذا فإن جامعة الأرض لا تشكل بالضرورة أمة فلا بد من روابط اقتصادية داخلية توحد بين مختلف اقسام الأمة في شكل لا يتجزأ . وروابط كهذه معدومة الموجود بين انكلترا وأميركا الشمالية لذلك فإنها تشكلان أمتين مختلفتين . كما وان الاميركيين الشماليين لم يكن ايضاً بإمكانهم أن يشكلوا أمة لو لم تكن جميع ولايات اميركا الشمالية تربطها بعضها ببعض وحدة اقتصادية ناشئة عن تقسيم العمل فيما بين هذه الولايات وتطور وسائل المواصلات الخ ..

فلنأخذ الجورجيين مثلاً . فلقد كان الجورجيون قبل عهد الإصلاح يعيشون على أرض مشتركة ويتكلمون لغة واحدة ومع ذلك فإنهم لم يكونوا يشكلون أمة بسبب انقسامهم الى أمارات منفصلة بعضها عن بعض لهذا لم يتمكنوا من

التعايش الاقتصادي المشترك وكانوا يجارون بعضهم بعضاً
وينهبون بعضهم بعضاً ويشيرون الإيرانيين والأتراك بعضهم
ضد بعض أما توحيد الإمارات السريع الزوال والعرضي
فكان ينشأ بسبب انتصار أحد الملوك المحظوظين ، غير أن
مثل هذا الاتحاد لم يكن يتعدى التنظيم الإداري السطحي
لذلك فإن سرعان ما يندثر هذا الاتحاد ويتحطم نتيجة لاهواء
الأمراء ، وعدم مبالاة الفلاحين . وجورجيا لم تظهر الى
الوجود كأمة إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر
وذلك حين أدى سقوط نظام القنائة وغو حياة البلاد
الاقتصادية وتطور طريق المواصلات ونشوء الرأسمالية الى
تقسيم العمل بين مناطق جورجيا والى زعزعة العزلة الاقتصادية
في الإمارات زعزعة نهائية والى ربطها في وحدة لا
تتجزأ .

وعلىنا أن نقول الشيء نفسه عن الامم الاخرى التي
اجتازت مرحلة الاقطاع الى المرحلة الرأسمالية .

وهكذا يتبين لنا أن الجامعة الحياتية الاقتصادية ، الترابط
الاقتصادي ، هي سمة من سمات الامة .

وليس جميع ما ورد هو كل ما في الامر بل إنما يتوجب
علينا أن نأخذ بعين الاعتبار الميزات الروحية للناس الموحدين
في أمة . فالامم لا تختلف فقط بعضها عن بعض نتيجة

للخصائص الروحية ، أيضاً هذه الخصائص التي تبرز في الثقافة القومية فإذا كانت انكلترا وأميركا الشمالية وإيرلندا التي تتكلم بلغة واحدة تؤلف مع ذلك ثلاث أمم مختلفة ، وهنا تلعب دوراً لا بأس به الخصائص النفسية بحد ذاتها وهم كما يسمونها بعبارة أخرى الطابع القومي ، وهذه الخصائص تظهر للملاحظ شيئاً لا يدرك ، ولكن لما كان هذا الشيء يبرز في ثقافة تشمل الأمة فهو إذن يدرك ولا يمكن تجاهله وبديهاً أن الطابع القومي ليس من المعطيات الثابتة دائماً بل انه يتغير مع ظروف الحياة ولكن من حيث انه موجود في كل فترة معينة ، لذلك فإنه يسم بحيا الأمة بطابعه الخاص ولهذا فإن جامعة الخصائص النفسية التي تتجلى في جامعة الثقافة بوصفها سمة من السمة التي تميز الأمة .

ونحن عقب هذا البحث نكون قد أرفينا جميع ميزات الأمة حقها .

إذن فالأمة جامعة من الناس ثابتة تألفت تاريخياً ونشأت على أساس جامعة اللغة والأرض والحياة الاقتصادية والخصائص النفسية التي تبرز في جامعة الثقافة . ومن المفهوم بداهة ان الأمة شأن كل ظاهرة تاريخية تخضع لقانون التغير وان لها تاريخها ولها بدايتها ونهايتها .

وهنا يجدر بنا أن نشير وبالطاح الى أن أي دليل من

الدلائل المذكورة آنفاً غير كافٍ لتحديد مفهوم الأمة إذا أخذ ذلك الدليل على حدة ، أضف الى ذلك ان انعدام وجود أي دليل من هذه الدلائل كافٍ لكي تكف الأمة عن كونها أمة .

ويمكننا أن نتصور جماعة من الناس لهم طابع قومي مشترك ولكن لا يصح أن يقال أن هذه الجماعة تؤلف أمة واحدة وذلك في حالة كون هذه الجماعة متفرقة اقتصادياً وتعيش على أراض مختلفة وتتكلم لغات مختلفة الخ ...

ومثل هؤلاء اليهود الروس والفايسيون والأميركيون والجورجيون والجليون القنامسيون الذين يشكّلون كما نرى أمة واحدة .

ويمكننا أن نتصور اناس آخرين لهم ارض مشتركة وحياة اقتصادية مشتركة ومع ذلك فإن هؤلاء الناس لن يؤلفوا أمة واحدة دون جامعة اللغة والطابع القومي ، ومثال على هؤلاء الناس هم الالمان واللاتيون في منطقة البلطيق .

وأخيراً هناك النروجيون والدنياركيون الذين يتكلمون لغة واحدة ولكنهم لا يؤلفون أمة واحدة نتيجة لانعدام السمات الأخرى وذلك لأن وجود جميع السمات مجتمعة هو الذي يحدد مفهوم الامة . وقد يخال المرء ان الطابع

القومي ليس أحد سمات الأمة ، بل أنه السمة الجوهرية
الوحيدة بينا ان السمات الأخرى تؤلف بالضبط شروط
تطور الأمة لا دلائلها . ويتمك بهذا الرأي مثلاً
ر . شبرينجر وخصوصاً باور ، وذلك في الحقل النظري
الاشتراكية الديمقراطية في القضية القومية هذان الموضوعان
الذان يبرزان في النسا .

فلنفحص نظريتها في الأمة !

يقول شبرينجر :

« الأمة هي اتحاد من الناس يفكرون على نط واحد
ويتكلمون لغة واحدة . »

وهي جامعة ثقافية لجماعة من أناس معاصرين غير مرتبطة
بالأرض .

كما ورد يتبين أن أناساً يفكرون ويتكلمون على نط
واحد، وكيفما تفرق بعضهم عن بعض واینما كانوا يسكنون،
أما باور فانه يذهب إلى أبعد من ذلك .

يتساءل باور :

« ما هي الأمة ؟ هل هي جامعة اللغة التي توحد الناس
في أمة ؟ ولكن الانكليز والارلنديين يتكلمون لغة
واحدة ومع ذلك فهم لا يؤلفون أمة واحدة ، أضف الى
هذا ان اليهود لا يتكلمون لغة مشتركة ومع هذا يؤلفون
أمة . »

إذن ما هي الأمة ؟

« الأمة جامعة ذات طابع نسبي » .

ولكن ما هو الطابع ، وفي هذه الحالة الطابع القومي ؟

إن الطابع القومي هو مجموعة السمات التي تميز أبناء قومية ما عن أبناء قومية أخرى وهي مجموعة الصفات الجسدية التي تميز أمة عن أخرى .

ويقول باور : إن الطابع القومي لا ينزل من السماء لذلك فهو يضيف قائلاً :

« إن طابع الناس لا يحدده شيء آخر سوى مصيرهم وإن الأمة لا تتعدى كونها جامعة للمصير ، التي تحدد بدورها وبالظروف التي ينتج الناس فيها وسائل معيشتهم ويوزعون منتوجات عملهم » .

وبهذا نكون قد وصلنا إلى التعريف الكامل للأمة حسب تعبير « باور » وهذا التعريف هو :

« الأمة هي مجموعة من الناس الذين تربطهم جامعة الطابع المرتكزة إلى جامعة المصير » .

لذلك فإن جامعة الطابع القومي المرتبطة إلى جامعته

هي التي تحدد مفهوم الأمة . بغض النظر عن جامعة الارض
والحياة الاقتصادية .

ولكن ما الذي يبقى في هذه الحالة من الأمة ؟ وعن
أية جامعة قومية يستطيع التحدث بالنسبة لاقوام يعيشون
اقتصادياً منفصلين بعضهم عن بعض ويقطنون بقاعاً مختلفة
من الأرض ويتكلمون لغات مختلفة خلال أجيال
متعاقبة ؟

يتحدث باور عن اليهود بوصفهم أمة مع أنهم لا يملكون
مطلقاً لغة مشتركة ولكن عن أية « جامعة مصير » وعن
أي ترابط قومي يمكن الحديث عن وجودهما .

عند اليهود الجورجيين والداغستانيين والروس والأميركان
الذين يعيشون منفصلين بعضهم عن بعض كل الانفصال
والذين يقطنون بلداناً مختلفة ويتكلمون بلغات مختلفة ؟

إن اليهود المذكورين آنفاً يعيشون حياة مشتركة في
الحقلين الاقتصادي والسياسي مع الجورجيين والداغستانيين
والروس والأميركان ويحيون في جو مشترك مع الاقوام
المذكورين ، وهذا الواقع لا بد إلا أن يطبع طابعهم
القومي بطابعه الخاص .

هذا أمر لا ريب فيه ! ولكن كيف يمكننا الحديث

جدياً عن أن الطقوس الدينية الجامدة والترسبات النفسانية
« البسيكولوجية المتبخرة » تؤثر على مصير اليهود المذكورين
تأثير الوسط الاجتماعي الاقتصادي والثقافي الحي الذي
يعيشون فيه ؟

وعلى أساس مثل هذه الفرضية نستطيع الحديث عن
اليهود بوجه عام بوصفهم أمة واحدة .

إذاً فما الذي يميز الأمة التي يحدد مفهومها « باور »
عن الروح القومية الصوفية المستقلة وجوداً والنابعة من
نفوس المناجين للارواح ؟

يضع باور حاجزاً لا يمكن اجتيازه بين السمة المميزة
لأمة ما (الطابع القومي) وظروف حياتها وهذا الحاجز
يفصل هذه عن تلك .

ولكن كيف يكون الطابع القومي إذ لم يكن
انعكاساً لظروف الحياة ولم يكن تراكمًا لمؤثرات البيئة
المحيطة ؟ وكيف يمكن الاكتفاء بالطابع القومي وحده
وهذا الطابع معزول ومنفصل عن الغربة التي نشأ عنها ؟

ثم بماذا كانت بالضبط تتميز الأمة الإنكليزية عن أمة
شمال أميركا في نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن

التاسع عشر ، وذلك فيما كانت أميركا الشمالية لا تزال تسمى
« بانكلترا الجديدة » ؟

إنه على كل حال لم يكن الطابع القومي . لأن
الأميركان الشماليين كانوا ينحدرون من انكلترا وقد حملوا
معهم الى أميركا الشمالية بالإضافة الى اللغة الانكليزية الطابع
القومي الانكليزي ولم يكن بالامكان طبعاً أن يفقدوا هذا
الطابع بمثل هذه السرعة ، على أن طابعاً خاصاً بهم كان
ينشأ وينمو ويتكون بسبب ظروفهم الحياتية الجديدة .

ومع ذلك فإن الأميركيكان كانوا يؤلفون حتى في تلك
الحقبة التاريخية أمة تختلف عن الأمة الانكليزية بالرغم من
جامعة الطابع التي كانت تباين ضيقاً أو اتساعاً . ويتضح
بما ورد أن « انكلترا الجديدة » بوصفها أمة كانت في تلك
الحقبة التاريخية لا تختلف من حيث الطابع القومي الخاص
بعقدار ما كانت تختلف عن انكلترا من حيث الوسط وظروف
الحياة .

وبهذا الشكل يتضح أنه لا يمكن أن توجد سمة واحدة
ووحيدة يمكن لها أن تميز الأمة بل يجب أن توجد مجموعة
من السمات التي تظهر احداها عليها بيزور عند مقارنتها
بالأمم الأخرى ، وهذه السمة قد تكون تارة الطابع القومي ،
وأخرى اللغة ، وثالثاً (الأرض - الظروف الاقتصادية) .

إذن الأمة هي ترابط جميع السهات .

إن وجهة نظر « باور » التي تجعل الأمة والطابع القومي شيئاً واحداً ، تفصل الأمة عن ترقبها وتحولها إلى قوة خفية مستقلة . وجوداً لذلك لا يكون الحاصل أمة حية فعالة بل إنما شيئاً مبهماً خفياً غامضاً غيبياً .

وهنا أكرر سائلاً : ما هي مثلاً تلك الأمة اليهودية التي تتألف من يهود جورجيين ودغستانيين وروس وأميركان وغيرهم والتي لا يفهم بعضهم بعضاً (يتكلمون بلغات مختلفة) ويقطنون في مختلف بقاع الكرة الأرضية ولن يرى بعضهم بعضاً في حال من الأحوال ، أسماً كان أم حربياً ؟

ليست هذه بأمة ، والاشتراكية الديمقراطية لا يمكن لها أن تضع برنامجاً لمثل هذه الأمم الكرتونية . فهي لا تحسب حساباً إلا للأمم الواقعية التي تعمل وتتحرك ، وهي لهذين السبيين ترغب الآخرين على الاعتراف بها وتجبهم على أن يحسبوا لها حساباً .

يتضح بما ورد أن « باور » يخلط بين الأمة وهي مفهوم تاريخي وبين القبيلة وهي مفهوم اكنوغرافي .

ومع هذا فإن « باور » يشعر على ما يظهر بضعف موقفه فبعد أن جزم « باور » في مطلع كتابه أن اليهود يشكلون

أمة ، ليعود في نهاية كتابه ليؤكد أن المجتمع الرأسمالي يذبيهم في الأمم الأخرى ، وسبب ذلك على ما يظهر هي أن اليهود لا يملكون حسب قول «باور» اقليماً محدوداً يتخذون منه وطناً خاصاً بهم في حين أن التشيكيين يملكون مثل هذا ويرى «باور» أن على التشيكيين أن يحافظوا على انفسهم كأمة . وخلاصة قول «باور» : أن عدم تجسد الأمة في اليهود يعود إلى انعدام وجود الأرض التي يقطنونها .

بهذه التعليقات أراد «باور» أن يبرهن على أن الاستقلال القومي الذاتي لا يمكن أن يكون مطلباً للعالم اليهودي ولكنه بقوله هذا ينقض وهو غير عامد نظريته الخاصة التي لا ترى في جامعة الأرض سمة من سمات الأمة .

ويسير «باور» أبعد من ذلك فيعلن في مطلع كتابه أن أن اليهود لا يملكون مطلقاً لغة مشتركة ، ويقول بأنهم بالرغم من هذا الواقع يؤلفون أمة ولكنه لا يكاد يصل القاريء إلى الصفحة - ١٣٠ - من كتابه حتى يفاجأ بباور وهو قد نقض ما قاله آنفاً في قوله : « بما لا شك فيه أن وجود أمة بدون لغة مشتركة هو شيء مستحيل . »

لقد أراد «باور» أن يبرهن بذلك على أن « اللغة - هي أهم وسائل التعامل بين الناس ، ولكنه يثبت في الوقت نفسه وهو غير عامد ، « في حالة عدم رغبته في اثباته ،

أي : بطلان نظريته الخاصة عن الأمة ، هذه النظرية التي
تتكرر أهمية جامعة اللغة كسمة من سمات الأمة .

وهكذا نرى «باور» يدحض نفسه بنفسه ، ويترك لنظريته
أن تنقض كلها استرسل في آراء نظريته عن الأمة .

*

الحركة القومية

ان الأمة ليست مفهوماً تاريخياً مجرداً ، بل إنما هي مفهوم تاريخي في عصر معين هو عصر الرأسمالية الناهضة . إن مجرى تصفية الأنظمة الاقطاعية ، وغزو الرأسمالية هو في الوقت ذاته مجرى يتألف خلاله الناس في أمم .

على هذا المنوال سارت الأمور في أوروبا الغربية ، مثلاً ان الانكليز والالمان والايطاليين الخ ... قد اجتمعوا في أمم أثناء تقدم الرأسمالية ونموها وانتصارها على التجزئة الاقطاعية . غير أن إئتلاف الناس في أمم في تلك البلدان كان يعني في الوقت نفسه تحول تلك البلدان الى دول وطنية مستقلة . ان الأمة الانكليزية مثلاً هي دولة انكليزية ، مع أن ايرلندا

التي بقيت خارج هذا المجرى لا تغير هذه الحقيقة العامة .

أما الأمور في أوروبا الشرقية فقد جرت بعض الشيء بشكل مختلف قليلاً عما جرت عليه الأمور في أوروبا الغربية، فالأمم في الغرب تطورت في دول، بينما قامت في الشرق دول ذات أمم متعددة، دول تتألف من عدد من القوميات. وهذه هي حال النمسا - المجر - وروسيا . ولقد ظهر ان الألمان أكثر القوميات تطوراً من الناحية السياسية في النمسا، لذلك أخذوا على عاتقهم مهمة توحيد قوميات النمسا في دولة . وظهر في المجر أن المادياريين، هم نواة القومية المجرية، وهم أكثر القوميات كفاءة للانتظام في دولة وهم موحدو المجر . أما في روسيا فكان على رأس الفيليكورس بيروقراطية عسكرية تتألف من عصبية قوية من الاشراف - عصبية تكونت تاريخياً - .

على هذا المنوال جرت الأمور في الشرق .

ومثل هذا الأمر لم يكن بالامكان حدوثه إلا في ظروف اقطاعية لم تنتهِ وتصفّ بعد بسبب ضعف تطور الرأسمالية وقد حدث ما حدث في الشرق، لأن القوميات المدفوعة الى الحلف لم تجد الوقت الكافي لتتوطد اقتصادياً في أمم كاملة الزكوبين .

ان الرأسمالية بدأت تنمو أيضاً في دول شرقي اوروبا
وأخذت تتسع التجارة وطرق المواصلات وتقوم المدن الكبرى
وتتوطد الأمم اقتصادياً . وقد شنت الرأسمالية غاراتها على
الحياة الهادئة ، التي تحياها القوميات المدفوعة الى الوراء ، فهزت
هذه القوميات ودفعت بها الى الحركة . وقد ساعد انتشار
الصحف وازدياد المسارح ونشاط مجلس « الرنخيرات » في
النمسا ومجلس « الدوما » في روسيا على تقوية الشعور القومي
أما المثقفون الذين نشأوا فإنهم متشبعون في الفكرة القومية
وهم يعملون في هذا الاتجاه .

ولكن الأمم المدفوعة الى الوراء ، والتي استيقظت فيها
الحياة الحرة لم يعد بإمكانها أن تتآلف في دولة قومية مستقلة
وهي تواجه في طريقها أشد مقاومة من جانب الفئات الحاكمة
في الأمم المسيطرة ، الفئات القائمة على رأس الدولة منذ زمن
طويل ... لقد فاتها القطار .

وهكذا وفي النمسا يعيش التشكيون والبولنديون في أمم
النخ ... بينما يعيشون الكرواتيون أمة في المجر ، وبجيبا
اللاتفيون والليتوانيون والاكرايوني والجورجيون والأرمن
أما في روسيا ، وبما ورد يتضح انه ما كان شاذاً في غرب
اوروبا (ايرلندا) قد أصبح قاعدة مسلماً بها في الشرق . وقد
هبت ايرلندا لمقاومة وضعها الشاذ بواسطة حركة قومية وكان

على الأمم التي استيقظت في الشرق أن تقاوم بنفس
الوسائل .

على هذا الشكل تكونت الظروف التي دفعت الأمم الفتية
في شرق أوروبا الى القتال .

ولم يبدأ النضال ويشد أواره بين الأمم بل إنما بدأ
بالضبط بين الطبقات السائدة في الأمم المسيطرة وفي الأمم
المدفوعة الى الوراء . ويقوم بالنضال عادة إما البرجوازية
الصغيرة المدنية في الأمم المظلومة ضد البرجوازية الكبيرة
في الأمم المسيطرة (التشيك والامان) وإما البرجوازية الريفية
في الأمم المظلومة ضد كبار الملاك في الأمة المسيطرة
(اوكرانيا ، بولندا) وإما جميع فئات البرجوازية القومية في
الأمم المظلومة ضد الاشراف الحاكين في الأمة المسيطرة .
(بولندا ، ليتوانيا ، اوكرانيا في روسيا) .

إذن فالبرجوازية ، هي التي تقوم بالدور الاول في
النضال .

ويعتبر السوق هو الهدف والمشكلة الرئيسية للبرجوازية
الفتية ، فهي تريد تصريف بضائعها والخروج ظافرة من المزاحمة
مع برجوازية قومية أخرى . ومن هنا تنبع رغبتها في أن
تضمن لنفسها سوقها القومي الخاص لأن السوق هي المدرسة
الاولى التي تدرس فيها البرجوازية القومية ، غير أن الامور

لا تقتصر على السوق فقط ، بل كثيراً ما يحدث أن تتدخل في النضال بورقراطية الأمة المسيطرة نصف الاقطاعية ونصف البرجوازية ، وتدخلها يتخذ مظهر الطغيان البوليسي .

ان البرجوازية سواء كانت صغيرة أم كبيرة فهي تملك امكانيات للقضاء على مزاحمتها بصورة تفوق ما لامكانيات مزاحمتها سرعة وحزماً . وهي توحد بين القوى ، وتبدأ سلسلة كاملة من تدابير التقييد ضد البرجوازية الغريبة وهذه التدابير تتطور فتصبح فعلاً فينتقل النضال من الساح الاقتصادي الى الساح السياسي كتقييد حرية الانتقال والتضييق على الدين الخ ... هذه التدابير جميعاً تنال على رأس المزاحم . وأمثال هذه التدابير لا تخدم بالطبع مصالح الطبقات البرجوازية في الأمة المسيطرة فحسب بل إنما تخدم الاهداف الخاصة أيضاً ، أي إذا حق لنا أن نقول من أهداف الفئسة البيروقراطية الحاكمة .

ولكن بالنسبة الى النتائج فلا فرق في ذلك على الاطلاق فالطبقات البرجوازية والبيروقراطية تسير جنباً الى جنب وبدأ بيد وسواء أكان هذا الكلام يدور حول النمسا - المجر - أم حول روسيا .

ان برجوازية الامة المظلومة التي تغلبها شتى أنواع القيود تهب للحركة ، وهي تستنفر الفئات الدنيا من شعبها وتبدأ

بالصراخ عن « الوطن » وتجعل من قضيتها قضية عامة للشعب .
وتعبيء لنفسها جيشاً من مواطنيها ليدافع عن مصلحة
« الوطن » وتستجيب الفئات الدنيا الى مثل هذا ، إذ انها
نادراً ما تهملها أو ترفض تليتها فتجتمع حول لواء البرجوازية
فتنزل الجيوش وتعتمد الى تدابير القمع التي ينالها منه رشاشاً
وهكذا تبدأ الحركة الوطنية . أما قوة الحركة الوطنية
فتحددها درجة اشتراك الفئات الواسعة من الامة فيها ، أي
مدى اشتراك البروليتاريا والفلاحين في المعركة .

فهل تنضوي البروليتاريا تحت لواء القومية البرجوازية .
إن هذا يتوقف على مبلغ نمو التناقضات الطبقية وعلى مدى
وعي البروليتاريا وتنظيمها . فالبروليتاريا الواعية تحارب تحت
لواء خاص بها وهي ليست بحاجة الى الانضواء تحت لواء
البرجوازية . أما فيما يختص بالفلاحين فإن اشتراكهم في الحركة
القومية يتوقف قبل كل شيء على صفة تدابير القمع فإذا
كانت تدابير القمع تمس مصالح « الارض » كما كانت الحال في
ارلندا فإن الجماهير الفقيرة من الفلاحين تنضوي حالاً تحت
لواء الحركة القومية .

ومن جهة أخرى فإذا لم توجد مثلاً في جورجيا قومية
مناوثة للروس فإن عدم وجودها يعود قبل كل شيء إلى
عدم وجود كبار ملاك الاراضي أو برجوازيين كبار

من الروس يمكنهم أن يغذوا مثل هذه القومية بين الجماهير .
ففي جورجيا قومية مناوئة للأرمن وسبب هذا وجود
برجوازية كبيرة أرمنية تضرب البرجوازية الصغيرة
الجورجية التي لم يشتد ساعدها بعد وتجعلها قومية مناوئة
للأرمن .

ووفقاً لهذا تتخذ الحركة القومية إما صفة جماهيرية تتسع
أكثر فأكثر (ارلندا - غاليسيا) وأما أن تتحول مثل هذه
الحركة إلى سلسلة من المناوشات الطفيفة وتنحط فتصبح
أجراس نضال في سبيل البافطات (بعض المدن الصغيرة
في بوهيميا) .

ان محتوى الحركة الوطنية لا يمكن أن يكون واحداً
في كل مكان . وهو يحدد تحديداً عاماً وكمياً بالمطالب المختلفة
التي تضعها وتتبنها الحركة . فالحركة في ارلندا تنسم
بطابع زراعي أما في بوهيميا فطابعها « لغوي » .

وتشف غالباً المطالب المختلفة عن السمات المختلفة التي تميز
الامة (اللغة ، الارض الخ . .) وبما يسترعي الانتباه اننا لا نصادف
في أية حركة من الحركات أي أمر يتصل بنظرية « باور »
أو يدعمها ، هذه النظرية القائلة « بالطابع القومي » الشامل . وهذا
أمر مفهوم فإن الطابع القومي طابع قائم بذاته ولا يمكن

لنا أن نلمسه . وكما قال ي . شتراسر « لا فائدة للطابع القومي في السياسة » هذه هي إجمالاً أشكال الحركة القومية وصفتها .

يتضح بما ورد أعلاه أن النضال القومي في ظل الرأسمالية الناهضة نضال الطبقات البرجوازية فيما بينها وعندما تنجح البرجوازية في جر البروليتاريا الى الحركة القومية يتخذ النضال عندئذ في المظهر طابعاً « شعبياً عاماً » .

ولكن هذا الطابع الشعبي لا يتعدى المظهر الى الجوهر إذ انه يبقى النضال دائماً في حقيقته نضالاً برجوازياً وفي صالح البرجوازية بالدرجة الاولى .

ويجب ألا يستنتج من قولنا هذا أن البروليتاريا لا يجب أن تناضل ضد سياسة ظلم القوميات .

ان تدابير القمع الماثلة في تقييد حرية التنقل والحرمان من الحقوق الانتخابية والتضييق على اللغات وتقليل عدد المدارس الى غير ذلك تمس العمال بقدر ما تمس البرجوازية أن لم يكن ضررها بالبرجوازية أشد قسوة وعنفاً . وظروف كهذه من شأنها أن تعيق عملية النمو الحر للقوى الروحية لبروليتاريا الامم المستعبدة . ولا يمكن الكلام مبدئياً عن نمو كامل للمواهب الروحية لعامل توري مثلاً

عندما لا يسمع له باستعمال لغته في الاجتماعات والمحاضرات أو حينما تغلق مدارسه . أضف الى ذلك ان سياسة القمع خطيرة على البروليتاريا من ناحية اخرى فهي تحول ، دون انتباه ، الفئات الغفيرة العدد من السكان للمسائل الاجتماعية وعن النضال الطبقي ، وتوجه الانتباه نحو المسائل القومية ونحو المصالح المشتركة بين البروليتاريا والبرجوازية ، وهذا الواقع يوجد تربة صالحة للدعوة الكاذبة القائلة بانسجام المصالح بين البروليتاريا والبرجوازية ، ويؤدي ايضاً لطمس معالم مصالح البروليتاريا واستعباد العمال روحياً ، وينشأ عن هذا الواقع الاليم حاجز صلب يقف في وجه النشاط الرامي الى توحيد عمال جميع القوميات ، فهناك قسم كبير من العمال البولنديين لا يزال حتى الآن يزرع تحت نير العبودية الروحية للقوميين البرجوازيين وهذا القسم هو بمعزل عن حركة العمال الامة وسبب ذلك كله يعود الى ان السياسة التقليدية المناوئة للبولنديين التي يتبعها « ولاية الامور » تعد التربة الصالحة لنمو مثل هذه العبودية وتجعل من العسير تحرير العمال من نيرها .

غير ان سياسة القمع لا تقف عند هذا الحد فهي غالباً ما تنتقل من نظام « الظلم » الى تحريض الامم بعضها على ذبح بعض وبهذا تصبح سياسة القمع سياسة مذابح وتدمير

وهذا النظام ليس من الممكن دائماً أن يسود في كل مكان ولكنه يوجد حيث تجعله الظروف أمراً ممكناً ، وهذه الظروف تنشأ عن إنعدام الحريات وبهذا يهدد مثل هذا النظام ، باغراق قضية توحيد العمال في الدم والدموع .

والقفقاس وجنوبي روسيا يقدمان لنا الأمثلة العديدة على تطبيق المبدأ القائل « فرق تسد » وهذا المبدأ هو أحد المواد الهامة في دستور سياسة التحريض ، ولما كانت سياسة كهذه قابلة للنجاح ، لذلك فهي تعتبر بمثابة شر مروع على البروليتاريا وعقبة كأداء في طريق توحيد عمال كافة قوميات دولة ما .

غير أن العمال يهتمون باندماج جميع رفاقهم اندماجاً تاماً في جيش أممي موحد ، وبتحورهم السريع النهائي من العبودية الروحية البرجوازية ، وبنمو قوى اخوانهم الروحية نحو كمالاً حراً ، وذلك بغض النظر عن الأمة التي ينتسبون إليها .

لهذا يناضل وسيناضل العمال ابداً ضد السياسة الرامية إلى استعباد الأمم على اختلاف انواعها ولهذا ايضاً تنادي الاشتراكية الديمقراطية في جميع البقاع بحق الأمم في تقرير مصائرهما .

إن حق تقرير المصير يعني أن الأمة وحدها تملك الحق

في تقرير مصيرها ولا يحق لاحد التدخل بالقوة والعنف في
الامة ويجرم على أي كان هدم مدارسها وغير ذلك من
مؤسساتها العامة كما وينع أن تحطم أخلاقها وعاداتها والتضييق
على لغتها والانتقاص من حقوقها .

ويجب أن لا يفهم من هذا أن الاشتراكية الديمقراطية
ستؤيد مختلف انواع عادات الامة ومؤسساتها ، فالاشتراكية
عندما تقاوم العنف ضد الامة لا تدافع إلا عن حق الامة
في تقرير مصيرها بنفسها ، وتقوم في الوقت ذاته بالدعاية
ضد العادات والمؤسسات الضارة بالامة لكي تمكن الفئات
البروليتارية لهذه الامة من التخلص من هذه العادات وتلك
المؤسسات .

وبعني حق تقرير المصير أن للامة الحق في حرية إدارة
شؤونها كيفما ترى وترغب فلها الحق في تدبير حياتها حسب
مبادئ الاستقلال الذاتي ولها الحق في الارتباط بعلاقات
اتحادية مع أمم أخرى ولها الحق في الانفصال التام .
فالامة ذات سيادة مطلقة وجميع الامم متساوية في
الحقوق .

ولا أريد أن يفهم من قولي هذا ان الاشتراكية الديمقراطية
ستدافع وتؤيد أي مطلب من مطالب الامة ، فالامة الحق
مثلاً في العودة إلى الانظمة القديمة ، ولكن هذا لا يعني أبداً

أن الاشتراكية الديمقراطية ستقبل بالتوقيع على قرار كهذا
تتخذه هذه المؤسسة أو تلك من مؤسسات الأمة . فواجبات
الاشتراكية الديمقراطية تستهدف الدفاع عن مصالح البروليتاريا
أما حقوق الأمة التي تتألف من طبقات متباينة فإنها تختلف
عن واجبات الاشتراكية .

والاشتراكية الديمقراطية عندما تناضل في سبيل حق
الامم في تقرير مصائرهما بنفسها تتوخى وضع حد لسياسة
استعباد الأمة وجعل مثل هذه السياسة أمراً مستحيلاً
وبهذا تطفئ جذوة النضال بين الامم وتوصله إلى حده
الادنى .

بهذا تختلف سياسة البروليتاريا الواعية عن سياسة
البرجوازية التي تسعى إلى زيادة نيران النضال القومي اشتعالاً
وذلك بغية المد في أجل الحركة القومية . وهذا بالضبط
بما يدعو البروليتاريا الواعية إلى الانضواء تحت لواء
البرجوازية القومية في بعض الاحيان ، ونحن من أجل هذا
السبب أيضاً لا نستطيع أن نؤخذ بسياسة « باور » المعروفة
بسياسة « الارتقاء القومي » إذ ان مثل هذه السياسة
لا يمكن أن تصبح سياسة البروليتاريا .

إن محاولة « باور » لجعل سياسته « سياسة » الارتقاء
القومي ، وسياسة الطبقة العاملة المعاصرة سياسة واحدة هي

محاولة شبيهة بمحاولة تكييف نضال العمال الطبقي حسب نضال الأمم .

إن مصير الحركة القومية ، التي هي في جوهرها حركة برجوازية مرتبط ارتباطاً طبيعياً بمصير البرجوازية لذلك فإن زوال الحركة القومية زوالاً نهائياً لا يمكن أن يتم إلا في حالة زوال البرجوازية وفي ظل السيادة الاشتراكية يمكن للسلام الكامل أن يستتب .

علينا أن لا ننسى أن تخفيف حدة النضال القومي حتى الحد الأدنى ومن ثم إطفاء جذوته والتقليل من أضراره التي تنزل بالبروليتاريا حتى الحد الأدنى أمر مستطاع أيضاً في ظل الرأسمالية .

وسويسرا وأميركا هم خير مثلين ودليلين على صدق ما أوردت . من أجل هذا يتوجب نشر الديمقراطية في الأمم وفسح المجال أمام الأمة إلى التطور الحر .

وَضْعُ الْقَضِيَّةِ

أنه لما لا يقبل الجدل او المناقشة هو أن الامة لها كامل الحق في تقرير مصيرها بحرية وبالطبع شريطة أن لا تعتدى على حقوق الامم الاخرى .

ولكن كيف يتوجب بالضبط على الامة أن تدير أمورها ؟ وما هي الاشكال التي لدستورها أن يتخذها ؟ طبعاً ، اعتبار مصالح اكنثوية الامة ورعاية مصالح البروليتاريا هما المقرران لشكل الدستور .

فللأمة الحق في تدبير أمورها على اساس الاستقلال الذاتي ولها الحق حتى في الانفصال ولكن هذا لا يعني بعد أن عليها تقرر هذين الأمرين في كل الظروف ولا يعني ايضاً ان الاستقلال الذاتي او الانفصال سيعودان دائماً وفي كل مكان

بالخير على الامة (لاكثريتها) أي لفئات البروليتاريا .
فيستطيع التتر - ما وراء القوقاز - مثلاً أن يعودوا إلى العمل
بالانظمة القديمة في بلادهم وباستطاعتهم أن يقرروا الانفصال
عن الدولة تنفيذاً لرغبات بكواتهم ومشائخهم . ان مبدأ
حق تقرير المصير يعطيهم هذا الحق . ولكن هل يقف
هذا ومصالح بروليتاريا الامة التتية ؟ وهل تستطيع
الديمقراطية الاشتراكية ان ترى « البكوات » والمشايخ
يجرون خلفهم الجماهير لحل القضية القومية دون ان تكثرث أو
تباي ؟ أفلا يتوجب عندئذٍ على الاشتراكية الديمقراطية أن
تتدخل وأن تؤثر بشكل معين على إرادة الامة ؟ ألا
يتوجب عليها أن تتقدم ببرنامج ملموس لحل القضية القومية
حلاً يجيء في صالح اكثرية الجماهير التتية ؟

ولكن أي الحل هو أكثرها ملاءمة لمصالح جماهير
الشغيلة ؟ هل هو الاستقلال الذاتي ، أم الاتحاد ، أم
الانفصال ؟

ان الجواب على هذه الأسئلة مرهون بالظروف التاريخية
الحسية التي تحيط بأمة معينة . أضف الى ذلك أن الظروف
ذاتها خاضعة ككل شيء للتبدل والتغير ، فقد يبدو حل ما
صحيحاً أو مقبولاً في فترة ما وغير مقبول أو صحيح في
فترة أخرى .

لقد كان ماركس في أواسط القرن التاسع عشر من أنصار انفصال بولندا عن روسيا ، ولا شك أن ماركس كان على حق في ذلك ، لأن لب القضية كان ماثلاً في تحرير ثقافة تعمل فيها ثقافة دونها تقدماً تديماً ونحطياً ، ولم ينظر إلى هذه القضية من الوجهة النظرية الأكاديمية فحسب بل إنما نظر إليها من وجهة النظر العملية في الحياة أيضاً . وفي نهاية القرن التاسع عشر أخذ الماركسيون البولنديون يعربون عن رأيهم المناهض للانفصال ، وكان هؤلاء على حق أيضاً ، وذلك بسبب التبدلات الجذرية العميقة التي طرأت على الظروف خلال الخمسين عاماً الأخيرة والتي أدت إلى تقارب اقتصادي وثقافي بين روسيا وبولندا .

وما عدا ذلك فإن مسألة الانفصال كانت قد نحوات أثناء هذه المدة من موضوع تطبيق إلى موضوع جدل أكاديمي وهذا الموضوع ان استرعى اليوم انتباه أحد فإننا يسترعي انتباه المثقفين في الخارج فقط . وهذا الواقع لا ينفي أبداً إمكانية ظهور ظروف داخلية وخارجية معينة تخرج بموضوع انفصال بولندا من جديد إلى مجالات البحث والنقاش الجديدة .

بما ورد يتضح أن حل المشكلة القومية يجب أن يجري على ضوء الظروف التاريخية وهي في مجرى تطورها .

ان الظروف الاقتصادية والثقافية التي تحيط بأمة ما هي المفتاح الوحيد لحل مشكلة كيفية تدبير الأمة لأموورها وتحديد الاشكال التي ينبغي لدستورها أن يتخذها .

وفي هذه الحال يحتمل أن يكون لكل مشكلة قومية حلاً خاصاً وبما أنه لا مفر من النظر إلى القضايا نظرة دياكتيكية كذلك يتوجب علينا أن ننظر إلى القضية القومية .

ويتوجب علينا أن نبدي رأينا بحزم وثبات ضد احدى وسائل « حل » القضية القومية ، وأعني بهذه الوسيلة تلك الواسعة الانتشار والتي تنظر الى الامور دون تمييز، ويرجع أصل هذه الوسيلة الى جماعة « البوند » ، ونعني بهذه الوسيلة الطريقة السهلة طريقة الاستشهاد بالاشتراكية الديمقراطية المساوية والاشتراكية الديمقراطية السلافية الجنوبية اللتين تزعمان انها قد توصلتا إلى حل للقضية القومية واللتين ، كما يزعم البعض ، يتوجب على الاشتراكيين الديمقراطيين الروس أن يتبنوا هذا الحل ببساطة . وفي هذه الحال يفترض أن كل ما هو - لنقل مثلاً - صحيحاً في النمسا هو صحيح في روسيا ، وهو بذلك يتغاضون عن لب الوضع وجوهره وهو

١ - الاتحاد الاشتراكي اليهودي .

الظروف التاريخية الملموسة في روسيا بصورة عامة وفي حياة كل أمة مع حدة ضمن الدولة الروسية بصورة خاصة .

ولنسمع مثلاً ما يقوله « البوندي » المشهور « ف . كوسوفسكي » :

« عندما بحثت القضية القومية في مؤتمر « البوند » الرابع اقترح أحد أعضاء المؤتمر القائل بحل القضية القومية وفق منهاج الحزب الاشتراكي الديمقراطي السلافي الجنوبي استحقاقاً عاماً ، ونتيجة لذلك فإن المؤتمر قد قبل بالاجماع الاستقلال الداخلي القومي . »

هذا كل ما دار في مؤتمر البوند ، فلم يجري أي تحليل للواقع الروسي ولم يدر أي بحث في ظروف حياة اليهود في روسيا ، بل إنما كل ما جرى ودار هو أنهم قد اقتبسوا الحل من الحزب الاشتراكي الديمقراطي السلافي الذي صادقوا عليه بالاجماع .

على هذا الطراز يعالج « البونديون » القضية القومية ويقدمون إليها الحلول .

ويجب ألا يغرب عن بالنا أن الظروف السائدة في النمسا

تختلف كل الاختلاف عن الظروف الراهنة في روسيا وهذا ما يفسر كيف ان الاشتراكية الديمقراطية النمساوية التي صادقت في مؤتمر « برون » (١٨٩٩) على برنامج قومي مقتبس من قرار الحزب الاشتراكي الديمقراطي للسلاف الجنوبيين (مع تعديلات طفيفة على هذا القرار) تواجه القضية بطريقة غير روسية على الاطلاق ، وتحلها طبعاً بطريقة غير روسية .

وهنا علينا قبل كل شيء أن نحدد القضية وان نرى الطريقة التي يعمد اليها النمساويان « شبرينجر ، وباور » صاحباً نظرية الاستقلال الداخلي في الثقافة القومية ومفسراً برنامج « برون القومي » وقرار الحزب الاشتراكي الديمقراطي السلافي الجنوبي !

يقول شبرينجر :

« اتنا نتوك السؤال التالي دون جواب وهو : ما إذا كان بالامكان بوجه عام وجود دولة قوميات وما إذا كانت القوميات النمساوية بوجه خاص مضطرة الى تشكيل وحدة سياسية ؟ اتنا سنعتبر هاتين المسألتين أمرين مفروغين منها وسيكون بحثنا مرفوضاً بالطبع من قبل من لا يوافق على الامكانية والضرورة السالفتي الذكر . ان موضوعنا هو ما يلي :

« هذه الأمم مرغمة على التعايش معاً بصورة مشتركة ،

فما هي إذن أحسن الأشكال الحقوقية التي تقدمها الحياة وظروفها ؟

يتضح أن « شبرينجر » يجعل من سلامة الدولة النمساوية نقطة الانطلاق . ويردد « باور » الأفكار ذاتها تقريباً فيقول :

« نحن ننطلق من فرضية تقول بأن أمم النمسا ستبقى ضمن إطار الدولة المتحدة التي تقطنها الآن ، ونسأل هنا عن كيفية علاقات هذه الأمم بعضها ببعض وعلاقتها جميعاً بالدولة في نطاق الاتحاد . »

ومن هذا القول يتبين أيضاً أن سلامة النمسا تسو فوق كل قضية . فهل تستطيع الاشتراكية الديمقراطية الروسية تحديد القضية القومية على هذه الصورة ؟

كلاهما لا تستطيع ذلك بسبب أنها تترك مبدأ حق الأمم في تقرير مصائرهما بنفسها ووفق هذا المبدأ تتمتع الأمم بحق الانفصال .

وقد اعترف البوندي « غولديلات » في المؤتمر الثاني للاشتراكية الديمقراطية الروسية بأن الاشتراكية الديمقراطية الروسية لا تستطيع أن تتخلى عن مبدأ حق تقرير المصير وهما كما قاله غولديلات آنذاك :

« لا يمكن الاعتراض مطلقاً على حق تقرير المصير ولا

تصح معارضة هذا المبدأ في حالة نضال أمة ما في سبيل
الاستقلال ، فإذا كانت بولندا لا تريد أن تقترون بروسيا
« قراناً شرعياً » ، فليس من حقنا أن نرغمها على هذا
الأمر .

ان كل ما جاء حق واقع ولكنه يستتبع ايضاً ان نقاط
انطلاق الاشتراكيين الديمقراطيين النساويين والروس
ليست غير متشابهة فقط ، بل انها متناقضة تناقضاً
جذرياً .

بعد تقرير هذا الأمر هل يمكننا بعد هذا أن
نتحدث عن امكانية اقتباس البرنامج القومي من
النساويين ؟

فالنساويون يعتقدون بأن تحقيق « حرية القوميات »
برאطة إصلاحات طفيفة وبخطوات بطيئة ، وهم حينما
يقترحون الاستقلال الثقافي القومي كتدبير عملي لا يتوخون
قطعاً إحداث أي تغيير جوهري في الحركة التحريرية
الديمقراطية .

أما الماركسيون الروس فهم يربطون قضية « حرية
القوميات » بالتغيير الجوهري المحتمل وبالحركة التحريرية
الديمقراطية ، إذ أنهم مجردون من كل وازع الى الإصلاح

والاصلاحات . وهذا مما يدخل تغييراً جذرياً على الموضوع
المتعلق بالمصائر المحتملة للأمم في روسيا .

يقول « باور » :

« من الصعب الاعتقاد بأن يكون الاستقلال القومي
ثمرة قرار عظيم أو عمل جريء حامم . فالتنمسا متسير نحو
الاستقلال القومي خطوة فخطوة وسيكون سيرها بطيئاً
مضنياً يشق غمرات نضال قاس يصاب معه التشريع
والادارة بشلل مزمن .

إن نظام الدولة الحقوقي الجديد لن يُخلق بواسطة
مرسوم تشريعي عظيم بل إنما هو نتاج كثير من القوانين
المنفردة التي تشرع لمناطق منفردة ولطوائف منفردة » .

ويردد « شبرينجر » الكلام ذاته تقريباً فيقول :

« إنني أعرف جيداً بأن مؤسسات من هذا النوع
لا تخلق في سنة واحدة ولا في عشر سنوات . إن إعادة
تنظيم الادارة البروسية وحدها قد تستغرق وقتاً طويلاً
فلقد كانت بروسيا بحاجة الى عشرين عاماً لكي تقيم
مؤسساتها الاساسية على أساس مكين ، وان توطدها توطيداً
نهائياً . ولهذا فعليهم ألا يخالجهم الظن في أنني لا أعرف
مدى الوقت الذي تتطلبه النمسا ، وقسوة الصعوبات التي
يتوجب عليها أن تذللها » .

ان هذا الكلام جلي وواضح ، ولكن هل يستطيع
الماركسيون الروس أن لا يربطوا القضية القومية بالأعمال
الجريئة الحاسمة ؟ هل يمكنهم الاعتماد على الاصلاحات الجزئية ،
على عدد غفير من « القوانين المنفردة » كوسيلة للحصول على
« حرية القوميات » ؟

فاذا كانوا لا يستطيعون ذلك ويجرم عليهم عمل ذلك ،
أفلا يتضح من هذا ان طريق النضال وأهداف المستقبل
تختلف اختلافاً كلياً في روسيا عن مثيلاتها في النمسا ؟

كيف إذن والحالة هذه يمكننا الاقتصار على الاستقلال
الثقافي القومي الذي ينادي به المساويون والذي ينظر الى
الامور من وجهة نظر واحدة دون أية مراعاة لوجهات
النظر الاخرى ؟

ان لهذا السؤال جوابين :

إما أن انصار الاقتباس لا يعولون على الاعمال الجريئة
الحاسمة في روسيا وأما أنهم يعولون عليها ولكنهم لا يعرفون
ماذا يفعلون ، .

واخيراً ، فان الواجبات التي تواجه روسيا تختلف كل
الاختلاف عن مثيلاتها التي تواجه النمسا ، ونتيجة لهذا الواقع

فان وسائل حل المسألة القومية تختلف في روسيا عن الوسائل في النمسا . فالنمسا تعيش في ظروف برلمانية ، ومن المستحيل عليها أن تتطور اذا انعدمت هذه الظروف . ولكن يحدث كثيراً أن تتطور الحياة البرلمانية ويعطل التشريع في النمسا بسبب الاصطدامات والمشاحنات الشديدة بين الاحزاب الوطنية .

ومن هنا نستطيع أن نفهم الازمة السياسية المزمنة التي تعانيها النمسا منذ زمن طويل ولذلك ونتيجة لواقع النمسا تصبح المسألة القومية محور الحياة السياسية ، أي مسألة الوجود ، ولا عجب إذا ما سعى ويسعى الساسة الاشتراكيون الديمقراطيون النمساويون قبل كل شيء الى حل قضية المصادمات القومية على وجه أو آخر وطبعاً على اساس البرلمانية القائمة فعلاً وبواسطة وسائل برلمانية .

أما الامر في روسيا فهو على غير هذه الحال : ففي روسيا أولاً « والحمد لله لا يوجد برلمان » . ان القضية القومية ليست محور الحياة السياسية في روسيا بل أنها القضية الزراعية ، ولذلك فان حل القضية الروسية وحلول قضايا تحرير الأمم ترتبط ارتباطاً مباشراً بحل القضية الزراعية ، أي بالقضاء على بقايا القنانة ، ويجعل البلاد بلداً ديمقراطية ، هكذا ومن خلال هذا لا تبدو القضية القومية

في روسيا قضية مستقلة حاسمة لأنها هي جزء من القضية
العام الأكثر أهمية ، قضية تحرير البلاد .

كتب شبرينجر يقول :

« ان سبب عقم البرلمان النمساوي يعود أولاً وأخيراً
الى ان كل اصلاح يولد داخل الاحزاب القومية تناقضات
تهدم تماسكها ، ولهذا فان قادة الاحزاب يتحاشون بعناية
وحذر كل اقتراح تشتم منه رائحة الاصلاح . إن تقدم النساء
لا يمكن أن يحدث إلا في حالة اعطاء الأمم أساساً حقوقية
غير قابلة للنقض ، وهذا مما يغنيها عن ضرورة الاحتفاظ
بمفازز دائمة للكفاح في البرلمان ويضع تحت تصرفها امكانية
التوجه الى حل المهام الاقتصادية والاجتماعية . »

ويردد « باور » أقوال شبرينجر :

« إن السلام الوطني هو أمر لا بد منه للدولة قبل كل
شيء ، ولا تستطيع الدولة بأي حال من الأحوال ، ان
تتحمل تعطيل الحياة التشريعية بسبب مسألة سخيفة كمسألة
اللغة وبسبب خلاف تافه بين أناس غاضبين يقطنون في أحد
الأقاليم أو من أجل كل مدرسة جديدة . »

ان المرء ليستطيع ان يرى معقولة ما ورد ، ولكن
بما لا شك فيه أن القضية القومية في روسيا تعرض عرضاً

مختلفاً كل الاختلاف من العرض الآنف الذكر .
ففي روسيا ليست القضية القومية هي التي تقرر مصير
التقدم بل انها القضية الزراعية هي التي تقرر هذا المصير
فالمسألة القومية هي فرع من أصل .

وهكذا نرى أن عرضنا للقضية القومية يختلف كيفياً عن
عرض النساء للقضية ذاتها ، فهناك واجبات مباشرة مختلفة
وآفاق متباينة ووسائل وطرق كفاح متعارضة . أما الحال
هذه ، أفليس من الواضح إذن أن الناس « الورقيين » ، هم
وحدهم الذين « يحلون » المسألة الوطنية خارج نطاق الزمان
والمكان ، يستطيعون الاقتداء بالنساء باقتباس برماج الاشتراكيين
الديمقراطيين النساء ؟

إنني أعود لأكرر قائلاً بأن الظروف التاريخية الملموسة
والطريقة الديالكتيكية تعرض المسألة بوصفها الطريقة الوحيدة
الصحيحة هي مفتاح حل القضية القومية .

الْإِسْتِقْلَالُ الذَّاتِيُّ الثَّقَافِيُّ الْوَطَنِيُّ

نحدثنا فيما تقدم عن الناحية الشكلية في البرنامج الوطني
النمساوي وعن الاسس الميتودولوجية التي بحكمها لا يستطيع
الماركسيون الروس أن يقتدوا بسهولة بالاشتراكيين
الديمقراطيين النمساويين وأن يتبنوا برنامجهم .

فلنتكلم الآن عن البرنامج نفسه من حيث الجوهر .
ما هو برنامج الاشتراكيين الديمقراطيين النمساويين
للقضية القومية ؟

إنه الاستقلال الذاتي الثقافي الوطني .

وهذا ما معناه ، أولاً : أن الاستقلال الذاتي يجب ألا يعطى فقط مثلاً لتشيك أو بولندا اللتين يقطنها بصورة رئيسة التشيكيون والبولنديون بل إنما يجب أن يعطى للتشكيين والبولنديين بوجه عام وبغض النظر عن الأرض وحيث كان المكان الذي يقطنونه في النمسا .

ومن أجل هذا السبب بالضبط يسمى هذا الاستقلال الذاتي قومياً لا اقليبياً .

وهذا ما معناه ، ثانياً : أن التشيكيين والبولنديين والالمان الخ ... المبعثرين في مختلف أنحاء النمسا وباعتبارهم افراداً منعزلين فهم مع هذا ينتظمون في أمم كاملة تدخل كأمم في إطار الدولة النمساوية . وبهذا فإن النمسا لا تعود تمثل أقاليم ذات استقلال ذاتي بل إنما تمثل قوميات ذات استقلال ذاتي ، قوميات تكونت دون ما اعتبار للأرض .

وهذا ما معناه ، ثالثاً : أن المؤسسات الوطنية العامة التي يتوجب إقامتها لخدمة هذه الاغراض ومن أجل البولنديين والتشكيين الخ ... لن يكون من واجبها أن تشرف على القضايا السياسية الصرفة بل إنما اختصاصها سينحصر في القضايا الثقافية وحدها ، أما القضايا السياسية ستتركز معالجتها في البرلمان النمساوي « الرينخيرات » .

وهذا السبب في تسمية الاستقلال الذاتي استقلالاً ثقافياً قومياً .

والآن ، هاكم نص البرنامج الذي وافقت عليه الاشتراكية الديمقراطية النمساوية في مؤتمر « برون » عام ١٨٩٩ .

استهل البرنامج حديثه فقرّر ان المشاحنات القومية في النمسا تحول دون التقدم السياسي وقال :

« ان الحل النهائي للقضية القومية يمثل قبل كل شيء في الضرورة الثقافية وأن هذا الحل تتوفر أسبابه فقط داخل مجتمع ديمقراطي حقيقي يرتكز الى اساس الحق الانتخابي العام والمباشر والمتساوي » .

ويتابع البرنامج فيقول :

« صيانة وتطور الميزات القومية لشعوب النمسا أمر ممكن فقط شريطة وجود المساواة التامة في الحقوق وانعدام كل أشكال الاضطهادات ، ولهذا فلا بد قبل كل شيء من رفض نظام المركزية البيروقراطية في الدولة وكذلك إلغاء الامتيازات الاقطاعية في بعض الاقاليم . وفق هذه الشروط ، ووفقها فحسب يمكن أن يستتب النظام القومي في النمسا

بدلاً من المشاحنات القومية وعلى الأسس التالية يقوم :

١ - يجب أن تنظم النمسا تنظيماً جديداً في دولة يسودها اتحاد ديمقراطي بين القوميات .

٢ - تتشكل في أراضي التاج التاريخية طوائف ذات ادارة ذاتية وتكون هذه الطوائف محددة تحديداً قومياً ، ويتوجب أن يعهد بالتشريع والادارة لكل طائفة من الطوائف الى مجالسها القومية المنتخبة على اساس الاقتراع العام المباشر والمتساوي .

٣ - تؤلف مناطق الحكم الذاتي أمة واحدة وتشكل اتحاداً وطنياً وحيداً يحل جميع القضايا القومية على أساس الحكم الذاتي التام .

٤ - حقوق الأقليات القومية يضمنها قانون خاص يصدره البرلمان الامبراطوري .

ويتوجه البرنامج في ختامه بنداء الى جميع أمم النمسا . يستطيع المرء أن يلاحظ بسهولة أن هذا البرنامج لا يزال محتفظاً ببعض مؤثراته الاقليمية ، ولكنه بوجه عام يحدد مفهوم الاستقلال الذاتي ويدعو اليه ، ولهذا فانه «شبرينجر» الذي يعتبر الداعية الاول للاستقلال الذاتي الثقافي القومي قد استقبل هذا البرنامج بترحيب حار كما ووافق عليه « باور »

ووصفه بأنه « انتصار نظري » للاستقلال الذاتي القومي .
واقترح « باور » صياغة الفقرة الرابعة منه بصيغة أخرى تكون
أكثر دقة وأكثر وضوحاً بحيث تؤكد ضرورة « تكوين
الأقليات القومية داخل كل منطقة ذات حكم ذاتي وضمن
طائفة ذات حقوق عامة » للإشراف على شؤون المدارس
وغيرها من الأمور الثقافية .

هذا هو مجمل برنامج الاشتراكية الديمقراطية المساوية
القومية ، فلنفحص أسسه العلمية . ولننظر كيف تدعم
الاشتراكية الديمقراطية المساوية الاستقلال الذاتي الثقافي
الوطني الذي تنادي به وتبشر .

لنتوجه أولاً الى « شبرينجر » « وباور » القائلين بنظرية
الاستقلال الذاتي !

ان نقطة الانطلاق للاستقلال الذاتي القومي تتمثل في
مفهوم الأمة بوصفها اتحاد افراد لا علاقة لهم بأرض معينة .

ويرى « شبرينجر » « ان القومية ليست لها أية علاقة أساسية
بالأرض ، وان الأمة هي اتحاد أشخاص مستقل ذاتياً ، ويقول
« باور » عن الأمة انها هي « جامعة أشخاص لا تتمتع بسيطرة
مطلقة ، في منطقة معينة ما . » ولكن الاشخاص الذين يؤلفون
أمة لا يعيشون دائماً جهوراً متماسكاً وهم غالباً ما ينقسمون

الى فرق تضم بهذه الصورة الى اجسام وطنية اخرى وتسوق
الراسمالية هذه الفرق الى مختلف المناطق والمدن سعياً وراء
العيش والرزق ، وهذه الفرق بعد دخولها مناطق وطنية اخرى
وبعد أن تؤلف اقلية قومية تعاني من الاكثريات القومية
المحلية تضيقاً على اللغة وعلى المدارس الخ ..

ومن هنا تنشأ المشاحنات والاصطدامات القومية . لهذا السبب
لا يصلح « الاستقلال الذاتي الاقليمي » ، والحل الأوحى في
هذه الحال كما يرى « شبرينجر » ، « وباور » ، مائل في تنظيم اقلية
أمة ، الأقليات المبعثرة في مختلف أنحاء الدولة ضمن اتحاد
قومي واحد عام يضم جميع الطبقات .

ويرى « شبرينجر » ، « وباور » أن اتحاداً كهذا يتبنى الدفاع عن
المصالح الثقافية للأقلية القومية يستطيع وحده ان ينهي
المشاحنات القومية .

ويقول « شبرينجر » :

« من الضروري إعطاء القوميات تنظيمياً صحيحاً ومنحها
حقوق ، وواجبات . وبالطبع من السهل تشريع قانون ولكن
هل يظهر مثل هذا القانون تلك الفعالية المتوخاة » .

ويمضي شبرينجر قائلاً : « إذا كانوا يريدون خلق قانون
الأمم ، فيجب قبل كل شيء خلق الأمم نفسها ، فيدون تكوين

قوميات يصبح من المستحيل خلق حقوق قومية وانتهاء
المشاحنات القومية . »

ويتكلم « باور » بالروح ذاتها حين ينادي « بتكوين
الأقليات في طوائف ذات حقوق عامة على أساس المبدأ
الشخصي » على اعتباره « مبدأ الطبقة العاملة » .

ولكن كيف تنظم الأمم ؟ وكيف يحدد انتهاء فرد ما
الى هذه الأمة أو تلك ؟

يجيب « شبرينجر » على هذين السؤالين :

« يثبت هذا الانتماء بشهادات ولادة قومية وعلى كل فرد
في منطقة ما أن يعلن عن انتماءه إلى أمة ما . »

ويقول « باور » أيضاً :

« المبدأ الشخصي يفترض ان السكان ينقسمون حسب
القوميات على أساس تصريحات يقدمها الراشدون بكل حرية »
ولهذا الغرض « يجب أن نهيا سجلات قومية » .

ويسترسل « باور » قائلاً :

« ان جميع الالمان في الاقاليم أو المناطق المتألفة قومياً،
وكل الالمان المسجلين في السجلات القومية في المقاطعات

المختلفة يؤلفون الأمة الألمانية وينتخبون المجلس الوطني «
والشيء نفسه يقال عن التشيكين والبولنديين وغيرهم من
القوميات .

ويرى « شبرينجر » أن المجلس القومي هو البرلمان الثقافي
القومي الذي يعود إليه وضع المبادئ، والموافقة على النفقات
اللازمة للعناية بشؤون المدارس الوطنية والآداب والفنون
والعلوم القومية وإنشاء الجامعات العلمية والمتاحف والمعارض
والمسارح ، الخ ...

على هذا الوجه تحدد الأمة وتنظم هيئتها المركزية .

أما الحزب الاشتراكي الديمقراطي النمساوي فإنه بإنشائه
مؤسسات ، كتلك ينضوي تحت لوائها كل الطبقات فهو يتوخى
كما يرى « باور » الى « جعل الثقافة الوطنية ، ملكاً للشعب بأسره
وبهذا الشكل الوحيد الممكن يريد أن يجمع شمل جميع
أعضاء الأمة في جامعة ثقافية قومية » .

قد يخال المرء أن « باور » يقصر نظرياته على النمسا فقط
لكن واقع الحال هو العكس تماماً « فباور » يؤكد حازماً
أن الانتقال الذاتي القومي هو شيء إلزامي بالنسبة الى الدول
الآخري التي هي كالنمسا مؤلفة من عدة قوميات .

ويرى « باور » « ان بروليتاريا جميع الأمم تقوم بمطلبها

الخاص ، مطلب الاستقلال الذاتي القومي مقابل السياسة القومية التي تتبعها الطبقات المالكة ، سياسة الاستيلاء على السلطة في دولة ذات قوميات متعددة .

ثم يتابع باور حديثه فيستبدل بصورة سرية مبدأ حق الأمم في تقرير مصائرهما بمبدأ الاستقلال الذاتي القومي فيقول :

بهذا الشكل فإن الاستقلال الذاتي القومي ، حق الأمم في تقرير مصائرهما بنفسها ، يصبح حتماً برنامجاً دستورياً لبروليتاريا جميع الأمم التي تعيش في دولة ذات قوميات مختلفة .

ولا يقف باور عند هذا الحد ، بل انه يسير الى أبعد منه ، فيقول بأنه يؤمن إيماناً عميقاً بأن « الاتحادات القومية » التي تضم جميع الطبقات والتي يحدد لها (الاتحادات القومية) مع « شبرينجر » نظاماً ، ستكون نموذجاً للمجتمع الاشتراكي المقبل فهو يعرف أن النظام الاجتماعي الاشتراكي يقسم الانسانية الى مجتمعات محدودة قومية وان « تكتل الانسانية » سيحدث في عهد الاشتراكية ، ضمن مجتمعات ذات استقلال ذاتي قومي ، وان « المجتمع الاشتراكي سيمثل بلا شك لوحة متعددة الألوان من اتحادات قومية ومن طوائف اقلية » ولذلك « فإن المبدأ الاشتراكي للقومية هو أسمى تآلف بين المبدأ

القومي والاستقلال الذاتي القومي .

نخيل الينا اتنا عرضنا ما فيه الكفاية من مذهبي « باور
وشبرينجر » وما عرضناه هو جوهر مبدأ الاستقلال الذاتي
الثقافي القومي في مؤلفي « باور » « وشبرينجر » .

وبما يستوعي الانتباه قبل كل شيء ، هو الاستعاضة غير
المفهومة أسبابها والتي لا مبرر لها ، عن مبدأ حق الأمم في
تقرير مصائرهما مبدأ الاستقلال الذاتي الثقافي القومي ولا
نستطيع أن نقرر اقـدام « باور » على هذا الأمر
لسيين هما :

إما أن « باور » لم يفهم معنى حق الأمم في تقرير مصائرهما
واما ان يكون عارفاً بهذا المبدأ وعليماً بمعناه ولكنه لسبب
ما لا يستطيع ولا يريد ان يعبر عنه ، بما لا شك فيه هو :

١ - ان الاستقلال الذاتي الثقافي القومي يفترض سلامة
كيان الدولة ذات القوميات في حين أن مبدأ حق تقرير
المصير لا يأبه لهذا الكيان .

٢ - ان مبدأ حق تقرير المصير يمنح الأمة كامل الحقوق
في حين ان الاستقلال الذاتي القومي يمنحها الحق الثقافي
فقط ..

هذا من جهة أما من جهة اخرى فإننا نقول بأنه من

الممكن مستقبلاً ظهور جملة من أحوال داخلية وخارجية تقرر تحت ضغطها هذه القومية أو تلك ترك دولة القوميات. ففي النمسا مثلاً حدث ان اعلان الاشتراكيون الديمقراطيون الروس في مؤتمر « برون » عن استعدادهم لتوحيد جزئي شعبهم في كل لا يتجزأ . فماذا يكون موقفنا في هذه الحالة من الاستقلال الذاتي القومي « الالتزامي لبروليتاريا جميع الأمم ؟ » وما هو حل المشكلة هذا الحل الذي يحشر آلياً جميع الأمم في سرير « بروكروست » لبغية الحفاظ على كيان الدولة ؟

ومن ثم فان الاستقلال الذاتي القومي يناقض كل مجرى لتطور الأمم . وهو يعطي شعار تنظيم الأمم ولكن هل يمكن لنا أن نلحم الأمم بصورة صناعية وذلك في حالة كون الحياة والتطور الاقتصادي يقطعان منها مجموعات كاملة ويبعثران هذه المجموعات في مناطق مختلفة ؟

لا شك أن الأمم تلتحم حين تكون الرأسمالية في مراحلها الاولى ، ولكن لا شك ايضاً في انه عندما تبلغ الرأسمالية مراحلها العليا تبدأ عملية انفراط الأمم ، فتتفصل أعداد كاملة من المجموعات عن الأمة وتذهب للتفتيش عن الرزق ، ثم تنزح فيما بعد بصورة نهائية الى مناطق اخرى من الدولة ، وعندئذ يفقد المهاجرون صلاتهم القديمة ويكتسبون صلات جديدة في الأماكن والبقاع الجديدة ، ويتبنون جيلاً

بعد جيل عادات وتقاليداً وأذواقاً جديدة وربما لغة جديدة أيضاً .

ونحن لا يسعنا هنا إلا أن نتساءل عما اذا كان بالامكان توحيد مجموعات كهذه ، منفصلة بعضها عن بعض ، في اتحاد قومي وحيد ؟ وأين هي تلك الاطواق السحرية التي يمكن بواسطتها توحيد ما لا يمكن توحيدده ؟

هل يعقل مثلاً توحيد الألمان في الاقاليم البلطيقية ، والألمان ما وراء القوقاز في أمة واحدة ؟ ولكن إذن كانت كل هذا غير معقول وغير ممكن فما هي إذن أوجه الخلاف في هذه الحالة ، بين الاستقلال الذاتي القومي وبين « طوبى » قومي العهد الماضي هؤلاء الذين بذلوا كل جهودهم لاعادة عجلة التاريخ إلى الوراء ؟

إن وحدة الأمة لا تنقص ، بسبب الهجرة فقط ، أنها ايضاً تنقص من الداخل ايضاً ، وذلك بسبب زيادة حرجة النضال الطبقي عندما تكون الرأسمالية في مراحلها الأولى يمكن الحديث عن « جامعة ثقافية » بين البروليتاريا والبرجوازية . ولكن « الجامعة » تبدأ بالذوبان مع تطور الصناعة الثقيلة وتزايد حدة الصراع الطبقي فلا يجوز الحديث بصورة جدية عن جامعة ثقافية لأمة ما عندما يكف أصحاب المشروعات والعمال في أمة واحدة عن فهم بعضهم

بعضاً . وما هي شكل « جامعة المصير » التي يمكن الحديث عنها إذا كانت البرجوازية متعطشة للحرب في حين أن البروليتاريا تعلن « الحرب على الحرب ؟ ! » وهل يمكن تنظيم اتحاد قومي واحد يشمل جميع الطبقات من مثل هذه العناصر المتعارضة مصلحة ، والمتنافرة طبقة ؟ ! وهل يمكن الحديث بعد ذلك كله عن « تماسك جميع افراد الأمة في جامعة وطنية ثقافية » ؟ ! ألا يبدو لنا جلياً واضحاً أن الاستقلال الذاتي القومي ، يتعارض جذرياً مع كل مجرى للنضال الطبقي ؟

ولنسلم جدلاً ، ولمدة دقيقة واحدة بان شعار (نظموا الأمة) هو شعار قابل للتحقيق . فمن الممكن ان نفهم البريطانيين القوميين البرجوازيين الذين يسعون إلى تنظيم الأمة بقصد الحصول على أصوات إضافية ، ولكن منذ أي عهد بدأ الاشتراكيون الديمقراطيون الاشغال بـ « تنظيم ، الأمم و « تأليف ، الأمم و « تشكيل ، الأمم ؟

ما هو نوع هؤلاء الاشتراكيين الديمقراطيين ، الذين ينظمون اتحادات قومية تضم جميع الطبقات في عصر يبلغ فيه للنضال الطبقي ذروته ؟ لقد كان حتى الآن أمام الاشتراكية الديمقراطية المساوية (ككل اشتراكية ديمقراطية أخرى »

واجب واحد يتمثل في تنظيم البروليتاريا ، ولكن هذا
الواجب قد أمسى « قديماً » ، على ما يظن ، والآن يضع
« شبرينجر » و « باور » واجباً جديداً هو أكثر طرافة
واجب « تكوين الأمة » وتنظيمها .

وعلى كل حال فإن المنطق يفرض على من يقبل الاستقلال
الذاتي القومي أن يقبل أيضاً بالواجب « الجديد » ، ولكن
القبول بهذا الواجب يعني التخلي عن الموقف الطبقي والسير
في ركب القومية وطريقها .

إن الاستقلال الذاتي الثقافي القومي الذي يدعو إليه
« شبرينجر » و « باور » هو أكثر مظاهر القومية نعومة . وليس
قطعاً من قبيل الصدفة أن يفرض البرنامج القومي للاشتراكيين
الديمقراطيين النساويين الاهتمام « بصيانة وتطوير الميزات
القومية للشعوب » ، فلنفكر قليلاً :

« بصيانة الميزات القومية » ، لتتر ما وراء القوقاز ،
لنفكر مثلاً بجلد النفس بالسياط في مناحة « حسن أو حسين » ،
أو لنفكر بتطوير خصائص الجورجيين القومية « مثلاً حق
النار » .

إن المكان اللائق لمثل هذه المادة يجب أن يكون في
برنامج قومي برجوازي واضح ، فإذا ما ظهرت مثل هذه

المادة في برنامج الاستقلال الذاتي القومي فعنى ذلك أن مبدأ الاستقلال الذاتي القومي يفضي بنظرة عنها ولا يرفضها .

ولما كانت مبدأ الاستقلال الذاتي لا يصلح للمجتمع الحالي فإنه لن يصلح على وجه التأكيد للمجتمع الاشتراكي .

إن نبوءة « باور » عن « انقسام الانسانية إلى مجتمعات محدودة قومياً » يكذبها كل مجرى لعملية تطور الانسانية المعاصرة فالحواجر القومية فهي لا تتوطد اليوم بل انما تنهار وقد سبق لماركس ان قال منذ العقد الخامس من القرن التاسع عشر إن الفرقة القومية وتباين مختلف مصالح الشعوب تتلاشي حتى في أيامنا على صورة اسرع ، وإن سيادة البروليتاريا ستزداد في سرعة تلاشيها .

إن تطور الانسانية الذي تلا قول ماركس وما رافق هذا بين القوميات وتجمع الناس على بقاع من الأرض تنسج باستمرار ليؤكد رأي ماركس تأكيداً قاطعاً .

أما رغبة « باور » في تصوير المجتمع الاشتراكي على شكل لوحة متعددة النقاط والبقاع ، بمجتمع يتألف من انجادات قومية ومن طوائف اقلية فهي محاولة وجاهة متهية

للاستعاضة عن مفهوم ماركس في الاشتراكية بمفهوم
« باكونين »^(١) المعدل ولقد أظهر تاريخ البشرية أن جميع
هذه المحاولات كانت تحمل في أعماقها عناصر الفشل
المحتوم .

ونحن هنا لن نتحدث عن « المبدأ الاشتراكي للقومية »
هذا المبدأ الذي يكيل له « باور » ، المديح ، كيلاً والذي
هو حسب مفهومنا استبدال للمبدأ الاشتراكي للنضال الطبقي
بالمبدأ البرجوازي للقومية .

فإذا كان الاستقلال الذاتي للقومية ينطلق من مبدأ
مشكوك فيه كهذا المبدأ فلا بد عندئذٍ من الاقرار بأنه
لن يعود على حركة العمال إلا بالضرر .

والحق يقال ان القومية التي يتحدث عنها « باور » ليست
واضحة كل الوضوح بسبب انها مقنعة ببساطة بعبارات اشتراكية
وهي لهذا الأمر بالذات شديدة الضرر بالبروليتاريا ، إذ انه
من الممكن القضاء على القومية الصريحة لأنه من السهل
معرفة ولكن من الصعب النضال ضد القومية المبرقة التي

١ - باكونين فيلسوف فوضوي روسي عاصر كارل ماركس .

يتعذر معرفتها من تحت يرقعها ، فهي عندما تكون
مغطاة بدرع الاشتراكية تكون أكثر مناعة وأشد
حيوية .

لذلك فإنها عندما تعيش مثل هذه القومية بين العمال
فإنها تسمم الجو بنشرها أفكاراً ضالة ومضللة وضارة ،
وهي أفكار نابعة من سوء الظن المتبادل بين العمال
من مختلف القوميات وتؤدي الى الانعزالية بين عمال
الأمم .

ان مضار مبدأ الاستقلال الذاتي القومي ، لا تقتصر على
ما أوردت فهي لا تمهد السبل لعزل العمال بعضهم عن بعض
فقط ، بل وانها تؤدي الى تقطيع أوصال الحركة العمالية
الموحدة . ففكرة الاستقلال الذاتي القومي تخلق المقدمات
البيكولوجية لتقسيم حزب العمال الموحد الى أحزاب متباينة
مبنية على أساس القوميات . كما وانها تقطع أوصال النقابات
المهنية وتنتج عن ذلك العزلة التامة ، وهكذا تندثر الحركة
الطبقية الموحدة وتصبح جداول قومية منفردة . فالنمسا
موطن « الاستقلال الذاتي القومي » تعطي بالنسبة الى هذه
الظاهرة ، أمثلة محزنة مؤسفة للغاية .

فالحزب الاشتراكي الديمقراطي النمساوي كان فيما مضى

حزباً موحداً وقد أخذ يتصدع الآن وينقسم الى أحزاب منفردة ، فمنذ سنة ١٨٩٧ (مؤتمر الحزب في فيبرغ) وبعد مؤتمر الحزب في « برون » (١٨٩٩) ، هذا المؤتمر الذي صادق على الاستقلال الذاتي القومي اشتد التصدع ، وأخيراً بلغت به الأمور هذا الحد ، فبدلاً من أن يكون هناك حزب أممي واحد ، توجد الآن ستة أحزاب قومية ، منها الحزب الاشتراكي الديمقراطي التشيكي ، هذا الحزب الذي لا يريد حتى أن تكون له أية صلة بالحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني . أضف الى ذلك أن النقابات المهنية مرتبطة بالأحزاب ويقوم العمال الاشتراكيون الديمقراطيون ذاتهم بالعمل الرئيسي في النقابات ، والأحزاب النسائية ، لهذا كان من المتوقع أن تؤدي الحركات الانفصالية في الحزب الى حركات انفصالية في النقابات وان تتصدع النقابات من جرائها ، ولقد حدث هذا بالفعل فانقسمت النقابات حسب القوميات ، وغالباً ما تصل الأمور في الوقت الحاضر الى حد أن العمال التشيكيين يحطمون اضراب العمال الألمان أو يساندون البرجوازيين التشيكيين ضد العمال الألمان .

يتضح بما ورد أن الاستقلال الذاتي الثقافي القومي لا يحل المسألة القومية بل أنه يزيدا ارتباكاً وتشويشاً

بسبب أنه يهيء تربة صالحة لنشاطات تتوخى هدم حركة
العالم وتقسيمهم حسب القوميات وزيادة المشاحنات
فيما بينهم .
هذا هو حصاد مبدأ الاستقلال الذاتي القومي .

البوند (١) : قوميته وانفصاليته

قلنا فيما تقدم أن « باور » الذي يقر بأن الاستقلال الذاتي القومي أمر لا بد منه للتشكيين والبولنديين الخ ... يعبر أيضاً عن نظرية تقول بأنه لا يوافق على منح اليهود استقلال ذاتي كهذا .

ويجيب « باور » على سؤال متساءل :
« هل يجب على الطبقة العاملة أن تطالب باستقلال ذاتي للشعب اليهودي ؟ »

قائلاً :

« ان الاستقلال الذاتي القومي لا يمكن ان يكون مطلب العمال اليهود » .

١ - الاتحاد الاشتراكي اليهودي - المترجم .

أما السبب في ذلك كما يرى « باور » هو « أن المجتمع
الرأسمالي لا يمكن اليهود من المحافظة على أنفسهم بوصفهم
أمة » .

وزبدة القول أن الأمة اليهودية يذوب أفرادها في الأمم
الأخرى .

أن هذا الرأي عن مصير اليهود بوصفهم أمة ليس
جديداً ، فلقد سبق لكارل ماركس منذ العقد الخامس من
القرن التاسع عشر أن صاغه بقلب معين وقد بنى ماركس
نظريته على اليهود الألمان كما وان كاوتسكي جاء بنظرية مماثلة
عن اليهود عام ١٩٠٣ وبنى نظريته تلك على أساس دراسته
لل يهود في روسيا .

والآن يعود « باور » ليكرر هذه النظرية ولكن
على صورة لا تنفي حاضر الأمة اليهودية ، بل إنما تنفي
مستقبلها .

ويفسر « باور » استحالة بقاء اليهود بوصفهم أمة بسبب أنهم
لا يملكون منطقة محددة للاستيطان .

وهذا التفسير صحيح في جوهره ولكنه لا يعبر عن كل
الحقيقة . فالقضية هي قبل كل شيء ماثلة في أن اليهود لا
يملكون فئة واسعة مستقرة ترتبط بالأرض وتوطد الأمة

توطيداً طبيعياً ، ليس باعتبار الارض عموداً فقرياً لها فحسب بل إننا باعتبارها سوقها القومية ايضاً .

فمن بين الخمسة أو الستة ملايين من اليهود الروس توجد هناك نسبة تتراوح بين ٣ و ٤ ٪ منهم يعملون في الزراعة أما النسبة الباقية وقدرها ٩٦ ٪ فهم يعملون في التجارة والصناعة وفي مؤسسات ويعيشون في المدن بوجه عام ، وفوق هذا كله فاليهود مبعثرون في روسيا ولا يشكلون اكثرية في أية مقاطعة من المقاطعات .

ولهذا ، فان اليهود المتكثرين في أقليات قومية في مناطق تقطنها قوميات اخرى يخدمون بصورة رئيسية الأمم « الاجنبية » بوصفهم صناعيين وتجار وأصحاب مهن حرة ، ويتكيفون بطبيعة الحال تبعاً « للأمم الاجنبية » ، وذلك من حيث اللغة الخ ...

فإذا أضفنا الى هذه العوامل عوامل تزايد تعاملهم وامتزاجهم بالقوميات الاخرى ، هذا التعامل والامتزاج المحتومان بسبب الرأسمالية فان جميع هذه العوامل ستؤدي في النهاية الى ذوبان اليهود في الامم الاخرى ، أضف الى ذلك أن الغاء المناطق المخصصة لليهود من شأنه أن يسرع في عملية ذوبانهم .

لهذا ، ووفقاً لما تقدم فان المطالبة بالاستقلال الذاتي

القومي لليهود في روسيا تتخذ طابعاً غريباً الى حد ما ،
فالذين يقترحون استقلالاً ذاتياً لأمة ينكرون مستقبلها
ولا يزال وجودها بحاجة الى اثبات هم جماعة «البوند» .

فلقد وقف «البوند» هذا الموقف الغريب حينما صادق
في مؤتمره السادس (١٩٠٥) على «برنامج قومي» ينبع من
روح الاستقلال الذاتي القومي .

هناك طرفان دفعنا «بالبوند» الى اتخاذ ذاك الموقف
الغريب :

الاول :

هو كون «البوند» منظمة للعمال اليهود الاشتراكيين
الديمقراطيين وللعمال اليهود وحدهم .

وقبل عام ١٨٩٧ وضعت الفرق الاشتراكية الديمقراطية
التي كانت تنشط بين اليهود ، نصب أعينها خلق « منظمة
خاصة باليهود» . وفي عام ١٨٩٧ خلقت هذه الفرق منظمة
كهذه عن طريق اتحادها في «البوند» وحدث هذا في فترة
كانت الاشتراكية الديمقراطية الروسية غير موجودة في
الواقع ككل .

ومنذ ذلك الحين أخذ «البوند» ينمو ويتسع باستمرار

وتبرز نشاطاته أوضح فأوضح في الايام السوداء التي كانت تعيشها الاشتراكية الديمقراطية الروسية .

وعندما حلت سنة ١٩٠٠ بدأت طلائع حركة عمال جماهيرية ، فأخذت الاشتراكية الديمقراطية الروسية بالنمو وأخذت تجذب العمال اليهود الى النضال الجماهيري ، كما وبدأت تمتص العمال « البوندين » فضاك نطاق « البوند » نتيجة لذلك ، هذا النطاق غير المستند الى أساس اقليمي .

وهنا واجهت « البوند » مشكلة ملحة ، إذ كان عليه إما أن يذوب في الموجة الأمية العامة وأما ان يدافع عن وجوده المستقل بوصفه منظمة ليست لها صبغة اقليمية ، وقد اختار « البوند » الحل الأخير .

وهكذا ظهر برنامج « البوند » . « والبوند » كممثل وحيد للبروليتاريا اليهودية .

ولكن تبير هذه « النظرية » الغريبة (نظرية البوند) بشكل ما ، أصبح أمراً مستحيلاً ، إذ أنه لا بد من دعامة مبدئية ومبرر مبدئي ترتكز اليها ، وأخيراً اهتموا الى مبدأ الاستقلال الذاتي الثقافي القومي ، ووجدوا فيه الدعامة

والمبرر لنظريتهم . لذلك عض « البوند » بالنواجذ على هذا المبدأ واستعاره من الاشتراكيين الديمقراطيين النمساويين ، ولو أن هذا المبدأ لم يوجد في منهاج هؤلاء لأقدم رجال « البوند » على اختراعه ليبروا تبريراً « نظرياً » الوجود المستقل « للبوند » .

ولهذا وبعد محاولة وعديدة قبل « البوند » عام ١٩٠٥ البرنامج القومي ووافقوا عليه موافقة نهائية .

الثاني :

هو وضع اليهود الخاص بوصفهم أقليات قومية منفردة ضمن مناطق محددة تؤلف اكنية سكانها قوميات متماسكة اخرى . وقد سبق لنا أن قلنا ان هذا الواقع يهدم وجود اليهود كأمة ويدفع بهم إلى الذوبان في الأمم الاخرى . وهذه العملية هي عملية موضوعية تثير في أذهان اليهود خواطر تجعلهم يضعون قضية ضمان حقوق الأقلية القومية ، مبدأ لهم وذلك بغية اتقاء ذوبانهم المحتوم في الأمم الاخرى ، ف ضمان حقوق الأقلية القومية هو اجراء يتخذه اليهود ضد الذوبان . لذلك لم يكن أمام « البوند » الذي يبشر بحيوية القومية اليهودية إلا الموافقة على مبدأ ضمان حقوق الاقلية . ولهذا كان عليه أن يقبل مبدأ الاستقلال الذاتي الثقافي القومي ، وسبب ذلك

لأنه كان من المستحيل أن تدور المناقشة حول استقلال ذاتي سياسي اقليمي بسبب أن اليهود لا يملكون بقعة محدودة من الارض .

ويجدر بنا هنا أن نشير الى ان «البوند» كان منذ البداية يشدد على مبدأ الاستقلال الذاتي القومي، وبوصفه ضماناً لتطور الامم «تطوراً حراً»، وليس من قبيل الصدفة ان يقدم «غولديبلات»، ممثل البوند في المؤتمر الثاني للاشتراكية الديمقراطية الروسية على صياغة نص مبدأ الاستقلال الذاتي القومي وتفسيره «بأنه مؤسسات تضمن لها حرية تامة للتطور الثقافي»، كما وعرض مناصري آراء «البوند» اقتراحاً مماثلاً على عصبة الاشتراكية الديمقراطية في «الدوما» الرابعة .

هكذا وقف «البوند» هذا الموقف الغريب، موقف استقلال ذاتي قومي لليهود .

لقد شرحنا فيما تقدم قضية الاستقلال الذاتي القومي بوجه عام وقد أظهر لنا هذا الشرح والتحليل أن مبدأ الاستقلال الذاتي القومي يؤدي الى القومية . وسنرى فيما بعد أن «البوند» قد وصل الى هذه النتيجة . غير ان «البوند» ينظر ايضاً الى الاستقلال الذاتي القومي من ناحية خاصة، ناحية ضمان حقوق

الاقليات القومية . فلنحلل هذه الناحية الخاصة ايضاً . وهذا التحليل أمر لا مهرب منه أو مفر خصوصاً وان مسألة الاقليات القومية - لا اليهودية فقط - هي مسألة هامة وجديّة بالنسبة الى الاشتراكية الديمقراطية .

« مؤسسات تضمن للامم حرية كاملة للتطور الثقافي »

ولكن ما هي هذه المؤسسات التي تضمن الخ...؟

هي قبل كل شيء « المجلس القومي » الذي يقول به « شبرينجر » « وباور » وهي أشبه ما تكون بمجلس خصص للشؤون الثقافية .

ولكن هل بإمكان هذه المؤسسات ان تضمن للأمة حرية كاملة لتطورها الثقافي ؟ هل بإمكان مجالس خصصت للشؤون الثقافية مها كان نوعها أن تحمي الأمم من الاضطهادات القومية ؟

يعتقد « البوند » بأنه باستطاعة مثل هذه المؤسسات أن تقوم بهذه المهمة .

غير ان التاريخ يجيب عكس ذلك تماماً .

فلقد وجد مثلاً في بولندا مجلس خصص للشؤون السياسية وقد حاول هذا المجلس أن يضمن البولنديين حرية « التطور الثقافي » غير أن هذا المجلس لم يفشل فقط في محاولته هذه بل إنما سقط هو نفسه صريعاً في نضال غير متكافئ ضد الظروف العامة في روسيا .

ويوجد في فنلندا منذ زمن طويل مجلس آخر يسعى هو بدوره الى حماية القومية الفنلندية من « محاولات الاعتداء » ولكن ما هو مدى النجاح الذي بلغه هذا المجلس ؟ اننا لا شك جميعاً نراه .

فمجالس « السيات » ليست من نوع واحد طبعاً ، والقضاء على مجلس « السيم » الفنلندي المنظم تنظماً ديمقراطياً ليس سهلاً كالقضاء على مجلس « السيم » البولندي الارستقراطي الطابع والجرهر .

ولكن الأمر الهام في الموضوع ليس مجالس « السيات » بل انما هو الظروف والاضاع العامة في روسيا . فلو وجدت في روسيا في الوقت الحاضر اوضاع اجتماعية آسيوية فظة كتلك التي وجدت في الماضي (خلال القضاء على مجلس السيم البولندي) لكان مصير مجلس « السيم » الفنلندي أشد ألماً من مصير المجلس البولندي . وعلى كل حال فإن « محاولات

الاعتداء ، على فنلندا تتزايد يوماً بعد آخر ولا يستطيع
أحد أن يزعم بأن هذه المحاولات تنكسر أو تهزم .

فإذا كانت تلك فعاليات مجالس « السيات » وتلك نتائجها
فالأحرى بمجالس « السيات » الفتية ، أو بالمؤسسات الفتية منها
والضعيفة كمجالس « السيات » الثقافية أن تكون عاجزة عن
ضمان « التطور الحر » للأمم .

ان السر كما يبدو ليس كامناً في المؤسسات بل إنما هو
كامن في الاوضاع العامة التي تسود البلاد ، فإذا لم تكن في
البلاد ديمقراطية فلن يكون هناك ضمان « لحرية كاملة للتطور
الثقافي » للقوميات ويمكننا أيضاً أن نقول بثقة وقناعة بأنه
كلما انتشرت الديمقراطية في البلاد كلما هبط عدد « محاولات
الاعتداء » على « حرية القوميات » وكلما توافرت الضمانات ضد
« محاولات الاعتداء » .

ان روسيا هي بلاد شبه آسيوية ولهذا فإن سياسة
« محاولات الاعتداء » تتخذ فيها في الغالب اكثر الاشكال
فظاظة ، أشكال المذابح الطائفية .

ولا حاجة بنا الى الكلام عن ان « الضمانات » في روسيا قد
خفضت إلى حد ما الأدنى .

أما المانيا وهي بلد اوروبي يتمتع بقدر من الحرية السياسية

لذلك فليس من المستغرب إذا كانت سياسة « محاولات
الاعتداء » لا تتخذ في أية حال من الأحوال شكل المذابح
الطائفية .

أضف الى ذلك انه ففي فرنسا تتوفر ضمانات أوفر
بما تتوفر في المانيا وذلك لأن فرنسا أوسع ديمقراطية
من المانيا .

وأخيراً فنحن لن نتحدث عن سويسراً حيث تعيش
القوميات بحرية تامة ، سواء كانت أقليات أم أكثرية وذلك
كله بفضل الدرجة السامية التي بلغت من الديمقراطية مع
أن ديمقراطيتها هي ديمقراطية برجوازية .

وهكذا يسلك « البوند » طريق الضلال حينما يدعي أن
« المؤسسات يجب ذاتها تستطيع أن تضمن تطوراً ثقافياً كاملاً
للقوميات » .

وبمقدورنا ايضاً أن نقول ان «البوند» نفسه يعتبر نشر
الديمقراطية في روسيا شرطاً أولياً « لخلق المؤسسات » ولضمان
الحرية . ولكن هذا القول غير صحيح لأنه يتضح من تقرير
« الكونغرس البولندي » الثامن ان «البوند» يتوقع الحصول على
« المؤسسات » على أساس الاوضاع الحالية في روسيا وعن
طريق « اصلاح » الطائفة اليهودية .

وهذا ما قاله أحد زعماء «البوند» في المؤتمر :

« وبإمكان الطائفة اليهودية أن تصبح نواة للاستقلال الذاتي الثقافي القومي المقبل الذي هو بمثابة وسيلة تخدم بها الأمة نفسها بنفسها ، وسيلة لسد الحاجات القومية وتحت شكل الطائفة يستتر المضمون ذاته وهما حلقتان في سلسلة واحدة ومرحلتان في طريق صاعدة واحدة . »

وبناء على ذلك قرر مؤتمر الثامن «البوند» ضرورة النضال « في سبيل إصلاح الطائفة اليهودية وتحويلها بواسطة التشريع الى مؤسسة دنيوية ذات تنظيم ديمقراطي » .

يتضح أن «البوند» يعتبر أن الشروط والضمانات ليست في نشر الديمقراطية في روسيا ، بل في مؤسسة اليهود الدنيوية المقبلة التي يحصل عليها «البوند» عن طريق «إصلاح الطائفة اليهودية» وعن طريق التشريع بواسطة مجلس الدوما .

ولكن قد سبق لنا أن رأينا أن المؤسسات مجرد ذاتها لا تستطيع أن تعطي ضمانات إذا كانت الدولة كلها لا تدار وفق الانظمة الديمقراطية .

كيف تصبح الحالة في ظل النظام الديمقراطي المقبل ؟

ألا نحتاج في ظل النظام الديمقراطي الى مؤسسات خاصة

أيضاً (مؤسسات ثقافية تضمن) ... الخ ؟ كيف تسير الامور في سويسرا الديمقراطية مثلاً ؟ هل توجد هناك مؤسسات ديمقراطية خاصة من نوع وطراز « المجلس القومي الأبرينجيري » ؟

لا وجود هناك لمثل هذه المؤسسات ! ولكن ألا تتأثر مثلاً بسبب هذا الواقع المصالح الثقافية للايطاليين الذين يؤلفون أقلية قومية في سويسرا ؟

أنه لم يبلغ مامعنا شيء من هذا القبيل . وهو أمر مفهوم طبعاً ، فالديمقراطية في سويسرا تجعل وجود جميع أنواع هذه المؤسسات الثقافية أمراً لا حاجة اليه أو لازم .

ولما كانت هذه المؤسسات عاجزة في الوقت الحاضر عن تقديم أي نوع من الضمانات لذلك فلا حاجة لنا بها في المستقبل .

هذا هو جوهر مبدأ الاستقلال الذاتي القومي الثقافي .

ولكن هذا المبدأ يصبح أشد ضرراً عندما يفرض على « أمة » يكون وجودها ومستقبلها موضوعين للشك والجدل « كالأمة اليهودية » . في مثل هذه الاحوال يتوجب على أنصار مبدأ الاستقلال الذاتي القومي أن يصونوا ويحافظوا على جميع

ميزات « الأمة » وخصائصها ، لا النافع منها فقط بل والضرار أيضاً ، وكل ذلك رغبة في « انقاذ الأمة » في الدوبات بغية « صيانتها » .

لقد كان محتماً على « البوند » أن يسلك هذه الطريق الوعرة الخطرة وقد سلكها قولاً وفعلاً وسلوكه هذا واضح الخطى في القرارات المشهورة التي اتخذها في المؤتمر الأخير للبوند . وخاصة ما يتعلق منها « بيوم السبت » و « الاونسية » وغير ذلك .

إن الاشتراكية الديمقراطية تسعى لتحصل على حق « لغة المولد » لكافة الأمم غير أن « البوند » لا يكتفي بهذا ، بل إنما يطالب بجحد وباصرار خاص بالدفاع عن « حق اللغة اليهودية » ، ويفضل « البوند » بالذات انتخاب اولئك المرشحين « للدوما الرابعة » الذين يتعهدون بالدفاع عن حق « اللغة اليهودية » .

لا حق لغة المولد المشترك بل حق اللغة اليهودية الاونسية وحدها فليناضل إذن عمال كل قومية من القوميات قبل كل شيء ، في سبيل لغتهم ، اليهود في سبيل اليهودية ، والجورجيون في سبيل الجورجية السخ ... فالنضال في سبيل حق كافة الأمم هو شيء ثانوي ، فبإمكانك أن لا تعترف حتى بحق لغة المولد لجميع القوميات المظلومة ،

ولكنك إذا كنت تعترف بحق اللغة اليهودية فقط فاعلم
سلفاً : أن « البوند » سيصوت لك وأن « البوند »
سيعطيك « الافضلية » .

إذن ماهي الحدود التي تفصل « البوند » عن القوميين
البرجوازيين ؟

تسمى الاشتراكية الديمقراطية للحصول على تقرير يوم
راحة الزامي في الاسبوع . ولكن « البوند » لا يكتفي
بذلك فهو يطلب بان « يؤمن للبروليتاريا اليهودية » عن
طريق التشريع « حق تقييد يوم السبت وان يلغى في
الوقت ذاته الارغام على التقييد في يوم آخر » وموقف
« البوند » هذا يدفع بنا الى الظن في أن « البوند » قد
يخطو « خطوة الى الأمام » وسيطالب بحق تقييد جميع
الاعياد اليهودية القديمة . وإذا كان العمال اليهود لسوء حظ
« البوند » قد نبذوا الاوهام القديمة ، وإذا كانوا لا يريدون
أن يعيد ، فإن « البوند » بدعايته في ميل « حق السبت »
سيذكرهم بالسبت وسيغرس إذا جاز لنا أن نقول « روح
السبت » .

ومن هذا يستطيع المرء أن يفهم تماماً « الخطابات
النارية » التي طالب فيها خطباء المؤتمر الثامن « للبوند »
« بالمستشفيات اليهودية » وقد بني هذا المطلب على أساس

الزعم القائل « بأن المريض ينال على يدي ذويه قسطاً اوفر من الراحة » ، وأن العامل اليهودي لن يجد الراحة بين العمال البولنديين بل يجدها بين الباعة من اليهود الى هذا الدرك السحيق هو « البوند » :

« صيانة كل ما هو يهودي ، الاحتفاظ بكل الخصائص القومية اليهودية وحتى تلك منها التي تنزل الاضرار الفادحة بالبروليتاريا وعزل اليهود عن كل ما هو ليس يهودي . »
لقد كان الرفيق بلنجانوف على حق حينما قال أن « البوند » يكيف الاشتراكية لتصبح قومية .

بمقدور ف . كوسوفسكي ومن على شاكلته من البولنديين طبعاً أن ينعتوا بليخانوف بالشعوذة فإن الورق يحتمل كل شيء ، ولكن العلم بنشاط « البوند » يستطيع أن يفهم بسهولة أن هؤلاء الناس الصناديد يخافون ببساطة من كشف حقيقة انفسهم ويتسترون بكلمات عنيفة ضد « الشعوذة » .

ولما كان « البوند » قد اتخذ هذا الموقف من القضية القومية لذلك بات لزاماً ، عليه أن يسلك ، بصورة طبيعية في حقل التنظيم ، السبيل التي تؤدي الى عزل العمال اليهود وتوجد الانقسام في داخل صفوف الاشتراكية الديمقراطية . هذا هو منطق مبدأ الاستقلال الذاتي القومي .

وقد انتقل بهذا « البوند » من نظرية « الممثل الوحيد » إلى نظرية « المفرق بين القوميات » ، « والبوند » يطالب الاشتراكية الديمقراطية أن « تحقق في بنائها التنظيمي التفرقة متبعاً القوميات » ومن التفرقة خطأ « البوند » خطوة أخرى « إلى الأمام » لقد خطى إلى « العزلة » ولهذا السبب ارتفعت بعض الاصوات في المؤتمر الثامن « للبوند » ليقلن أن « الوجود القومي يتجسد في العزلة » .

إن نظرية الاتحاد التنظيمي تحمل في احشائها عناصر التفسخ والانفصالية « والبوند » يسير نحو الانفصالية بوعي وادرك تامين .

وعلى كل حال فليس أمام « البوند » من سبيل آخر فوجوده بوصفه منظمة ليس له أية صبغة اقليمية تدفع به إلى طريق الانفصالية ، فليس لدى « البوند » أرض محدودة وهو يزاول نشاطاته داخل أرض « الغير » في حين أن الاشتراكية الديمقراطية البولندية واللاتفية والروسية التي تجاور « البوند » تؤلف مجموعات اقليمية أممية .

وهذا ما يعني أن كل توسع . أو انتصار تحرزه هذه المجموعات هي بمثابة هزيمة تنزل بالبوند .

ولذلك لم يعد هناك سوى احتمالين :

الأول : إما انه يتوجب على الاشتراكية الديمقراطية الروسية بمجموعها أن تبني لنفسها بناءً جديداً يقوم على مبدأ « الاتحادية القومية » وفي هذه الحالة ، يحصل « البوند » على إمكانية الاستئثار بالبروليتاريا اليهودية .

الثاني : وإما أن يبقى مبدأ هذه المجموعة الاقلية الأمية نافذ المفعول وعندئذ يبنى « البوند » نفسه بناءً جديداً يعتمد مبادئ الأمية كما هي حال الاشتراكية الديمقراطية بولندية او لاتفية او روسية .

ولكن وكما اتضح لنا منذ البدء أن « البوند » يطالب بإعادة تنظيم الاشتراكية الديمقراطية الروسية وفق مبادئ « الاتحادية القومية » لقد حدث أن اختار « البوند » عام ١٩٠٦ طريقاً وسطاً حين انتسب للاشتراكية الديمقراطية الروسية ، وجاء اختياره هذا نتاجاً لموجة التوحيد والوحدة التي ارتفعت من اعلى الى أسفل لذلك كان انتساب « البوند » الى الاشتراكية الديمقراطية الأمية يرمي الى التربص لمعاودة شن النضال من اجل تحقيق « الاتحادية القومية » وهذا ما صرح به حينئذ زعيم البوند « ميدم » عندما قال :

« نحن لم نتسب الى الاشتراكية الديمقراطية بغية الاستسلام للدعة بل رغبة في النضال ، فلا مكان بيتنا للدعة ، والمانيولفيون وحدهم يستطيعون ترقبها في مستقبل قريب ، يجب

على « البوند » أن ينتسب للحزب وهو مسلح من أخص قدميه حتى قمة رأسه .

من الخطأ أن يتهم « ميدم » بسبب قوله الأتف الذكر بسوء النية ، فالقضية ليست قضية سوء نية بل إنما هي قضية موقف « البوند » الخاص . ولا يسع « البوند » بحكم موقفه هذا إلا أن يناضل ضد الاشتراكية الديمقراطية الروسية القائمة على مبادئ الأمية .

« والبوند » بنضاله ضد الاشتراكية الديمقراطية الروسية يخرق وحدة الصف على كل حال . ولقد بلغت الأمور « بالبوند » أخيراً حداً قطع معه صلته بالاشتراكية الديمقراطية الروسية وبصورة رسمية ، وذلك حينما خرق نظام الاشتراكية الديمقراطية باتحاده في انتخابات مجلس الدوما الرابعة مع القوميين البولنديين ضد الاشتراكيين الديمقراطيين البولنديين . لقد اتضح أن « البوند » وجد في قطع صلاته بالاشتراكيين الديمقراطيين خير ضمان لحريته في العمل . وهكذا أدى « مبدأ التفرقة » في حقل التنظيم إلى الانفصالية وإلى قطع العلاقات قطعاً تاماً .

وحين مناقشة « البوند » لجريدة « اسكرا » القديمة حول الاتحادية القومية كتب « البوند » ما يلي :

« تريد « الاسكرا » أن تؤكد أن العلاقات الاتحادية بين « البوند » والاشتراكية الديمقراطية الروسية من شأنها

أن تضعف الروابط بينها . ونحن لانستطيع دحض هذا الرأي استناداً إلى التطبيق في روسيا وذلك لسبب بسيط واحد هو أن الاشتراكية الديمقراطية الروسية لاوجود لها كوحدة اتحادية ولكن بإمكاننا أن نستشهد بالتجربة المفيدة جداً للاشتراكية الديمقراطية النساوية التي اتخذت صفة اتحادية على أساس قرار مؤتمر الحزب عام ١٨٩٧ .

لقد كتب الكلام الوارد اعلاه ١٩٠٢ وما نحن اليوم في عام ١٩١٣ وأمامنا في الوقت الحاضر التطبيق الروسي وتجربة الاشتراكية الديمقراطية النساوية ، فلنرا ما فيها من عظات وعبر !

لنبداً بالحديث عن « تجربة الاشتراكية الديمقراطية النساوية المفيدة جداً ! »

كان في النسا قبل عام ١٨٩٦ حزب اشتراكي ديمقراطي واحد ، وقد طلب في السنة نفسها التشيكيون لأول مرة تمثيلاً منفصلاً وجاء طلبهم هذا في المؤتمر الأممي الذي عقد في لندن وقد حصلوا على هذا التمثيل المنفصل .

وفي عام ١٨٩٧ جرت في مؤتمر « فيمبرغ » تصفية الحزب الواحد واستعيز عنه بحلف اتحادي يتألف من ستة فرق اشتراكية ديمقراطية قومية . وقد تحولت هذه الفرق

فما بعد إلى أحزاب مستقلة وأخذت هذه الأحزاب شيئاً فشيئاً تقطع ما بينها من روابط ، وتمزقت الكتلة البرلمانية وتآلفت نوادي قومية وتبعتها النقابات المهنية التي تمزقت تبعاً للقوميات ومدّ الانقسام باصابعه إلى الجمعيات التعاونية حيث دعا العمال التشيكيون إلى تمزيقها ومن البديهي أن التحريض الانفصالي يضعف لدى العمال روح التضامن ويدفع بهم في كثير من الحالات إلى إبطال الاضرابات .

ووفقاً لما تقدم فإن التجربة « المفيدة جداً » للاشتراكية الديمقراطية النمساوية فإن المثال الذي أورده « البوند » حجة ضدهم هو دليل على صحة ما أورده جريدة « الاسكرا » فالاتحادية أدت إلى أشنع انقسام شهدته الحزب النمساوي وقاد إلى هدم وحدة الطبقة العاملة .

نرى أيضاً أن « التطبيق في روسيا » يتحدث ع-ن الموضوع نفسه فموقف رجال «البوند» الانفصاليين مشابه تماماً لموقف التشيكيين الانفصاليين فالبوند قد قطع كل ما له من علاقة بالاشتراكية الديمقراطية الروسية العامة . أما فيما يتعلق بالنقابات البوندية فقد كانت هذه النقابات منذ البداية منظمة على أسس قومية أي أنها كانت منفصلة عن القوميات الأخرى .

إذن فإن حصاد « التطبيق الروسي » للاتحادية هو عزلة

وانفصال تام .

وليس من المستغرب أن تؤدي هذه الحالة إلى إضعاف روح التضامن بين العمال وإشاعة الفساد بين صفوفهم ، هذا الفساد الذي استشرى في جسم «البوند» وروحه أيضاً . إننا نعني بقولنا هذا الاصطدامات المتزايدة بين العمال اليهود والعمال البولنديين والناشئة عن البطالة وأنا سأورد الآن نموذجاً من الأقوال التي رددتها جدران المؤتمر التاسع « للبوند » :

« نحن ننظر إلى العمال البولنديين الذين ينافسوننا على أعمالنا ويحلون مكاننا ، نظرتنا إلى الجزائريين لذلك فنحن لأنوا آزر إضراباتهم وسنجبها . ثانياً سنجيب على الإحلال بالإحلال جواباً على عدم الترخيص للعمال اليهود بالعمل في المعامل ولن نترك العمال البولنديون يعملون بالآلات اليومية... إننا إذا لم نقبض على زمام الأمر بيد من حديد فإن العمال سيختارون غيرنا قادة وزعماء » .

بهذه الروح يتكلمون عن التضامن في المؤتمر التاسع « للبوند » .

إنهم كما لا شك يدرك القاريء أنهم بلغوا نهاية التفرقة والعزلة. لقد بلغ «البوند» هدفه وهو يفرق اليوم بين العمال

من مختلف القوميات .
وهكذا تتضح أن فكرة الاستقلال الذاتي الثقافي القومي
والجو الذي تخلقه هذه الفكرة هو أشد ضرراً بروسيا مما
يلحق بالتمسا .

* * *

الْقَفَقَاسِيُّونَ وَمُؤَثَّرُ الْمَصْفِيِّينَ

تكلّمنا فيما تقدم عن تذبذبات فريق من الاشتراكيين الديمقراطيين القفقاسيين الذين لم يستطيعوا الصمود أمام « عدوى » القومية . وقد عبرت عن نفسها هذه التذبذبات في اقتفاء الاشتراكية الديمقراطية إثر « البوند » فنادوا بالاستقلال الذاتي الثقافي القومي .

إنهم يطالبون الآن باستقلال ذاتي اقليمي لمجموع القفقاس وباستقلال ذاتي ثقافي وطني للأمم تدخل في نطاق القفقاس وبهذا فهم يلتقون فكرياً بالمصفيين الروس .

فلنسمع أقوال زعيمهم الشهير المعترف به ن .

« يعرف الجميع أن القفقاس يختلف إختلافاً عميقاً عن

المقاطع المركزية من ناحية العنصریات التي يتشكل منها سكانه ومن ناحية الارض والمزروعات . فاستغلال مثل هذه المنطقة وتطويرها مادياً يتطلب رجالاً محليين ملين بالخصائص المحلية ومعتادين على الاقليم المحلي وملين بالثقافة المحلية . لذلك فإن تسن جميع القوانين التي تستهدف استغلال اراضي منطقة معينة في نفس المنطقة وأن تنفذ بجهود ابناء المنطقة ولهذا تحول الهيئة المركزية للحكم الذاتي اصدار قوانين تتعلق بالقضايا المحلية وتهدف هذه القوانين استغلال الارض المحلية اقتصادياً وترمي إلى ازدهار المنطقة مادياً .

وهكذا - استقلال ذاتي اقليمي للقوقاز !

لنا إذا ضربنا صفحاً عن الحیثیات التي يذكرها ن .. وهي مضطربة وغير مترابطة بعض الشيء ، فيجب أن نقر بأن استنتاجه صحيح . فهو يطالب باستقلال ذاتي ضمن نطاق الدستور العام للدولة - (وهذا ما لا ينكره ن ..) واستقلال كهذا أمر لا بد منه بسبب خصائص تركيب القفقاس وظروف حياته . وقد اعترفت بذلك ايضاً الاشتراكية الديمقراطية الروسية التي نادت في مؤتمرها الثاني « بحكم ذاتي اقليمي لمناطق الحدود التي تختلف ظروفها وحياتها وتركيب سكانها عن المناطق الروسية الصرفة . »

وعندما عرض « مارتوف » هذه المادة على المؤتمر الثاني

قال في اسبابها الموجبة « بأن اتساع رقعة روسيا وتجربة ادارتنا المركزية قد دفعنا لكي نعتبر من الضروري والنافع وجود الحكم الذاتي الاقليمي لمثل تلك الوحدات الكبرى مثل فنلندا وبولونيا والقوقاز وليتوانيا . »

ولكن يجب أن يفهم من هذا أن الحكم الذاتي يعني الحكم الذاتي الاقليمي .

ولكن ن .. يسير إلى أبعد من ذلك ، فلاستقلال الذاتي القوقازي يشمل حسب رأيه ناحية واحدة من المسألة فقط .

لقد تحدثنا حتى الآن عن تطور الحياة المحلية من الناحية المادية فحسب ، ولكن النمو الاقتصادي للمنطقة لايشجع بالنشاط الاقتصادي وحده بل إنما يشجع ايضاً بالنشاط الروحي الثقافي .

« إن أمة واسعة الثقافة هي ايضاً قوية في الميادات الاقتصادية ، ولكن نمو الأمم الثقافي يكمن فقط بلغتها القومية . » ولهذا فإن جميع تلك المسائل التي تتصل بلغة الأمة تعتبر قضايا ثقافية قومية ومن هذا النوع مسائل التعليم والقضاء والاديان والاداب والفنون والعلوم والمسرح الخ .. فاذا كانت قضية نمو المنطقة اقتصادياً توحد بين الأمم فإن

قضية الثقافة القومية تفرق بينها وذلك لأنها تضع كل قومية على صعيد خاص . ففاعلية النوع الأول تتصل بارض معينة وخلافاً لذلك هي القضايا الثقافية القومية فهذه القضايا لا تتصل بارض معينة بل إنما تتصل بوجود أمة معينة . فالجورجي يهتم بمصير اللغة الجورجية حينها يعيش ويقطن . لذلك فإن من الجهل الفاحش القول أن الثقافة الجورجية أمر يتعلق بالجورجيين الذين يقطنون جورجيا . لنأخذ الكنيسة الأرمنية مثلاً .

فهي تساهم في ادارة شؤون أرمن من مختلف البقاع والدول .

فالأرض لا تلعب أي دور في هذا الشأن ، أو أننا إذا ما أنشأنا متحفاً جورجياً فإن جورججي تفليس وباكو او كوتاتيش أو بطرسبرغ يهتمون بهذا الأمر اهتمام الجورجي في جورجيا ذاته . ومعنى ذلك أن إدارة وتوجيه جميع القضايا الثقافية القومية يجب أن توكل إلى نفس الأمم ذات الشأن ونحن ننادي باستقلال ذاتي ثقافي قومي للقوميات القوقازية .

وزبدة القول أنه لما كانت الثقافة ليست الأرض والأرض ليست بالثقافة لذلك فإن الاستقلال الذاتي الثقافي القومي

هو أمر لا بد منه هذا كل ما يستطيع أن يقوله ن ..
تدعيماً لحجة الأخير .

أنا لن نتناول هنا مرة أخرى الاستقلال الذاتي الثقافي
القومي بوجه عام . فلقد تحدثنا حينها تقدم عن صفته السلبية
أما ما نريد أن نشير إليه بصورة خاصة هو أن الاستقلال
الذاتي القومي الذي لا يصلح بوجه عام هو أيضاً عديم
المعنى وغير معقول من وجهة النظر القوقازية .

وهاكم الدليل على صحة ما أقول !

إن الاستقلال الذاتي الثقافي القومي يفترض وجود قوميات
متطورة إلى حد ما وذات ثقافة وآداب متطورة وبدون
مثل هذه الشروط يفقد الاستقلال الذاتي الثقافي القومي كل
معنى ويتحول إلى لغو فارغ . ولكن توجد في القوقاز
مجموعة كاملة من اقوام ذات ثقافات ابتدائية لها لغاتها
الخاصة ولكن ليس لها آدابها الخاصة وهي بالإضافة إلى ذلك
في وضع انتقالي يذوب خلاله بعض هؤلاء الاقوام في
بعض .

فما العمل إذن بمثل هذه الأقوام ؟ وكيف ننظمها في
اتحادات ثقافية قومية منفردة ، الأمر الذي يستتبعه
الاستقلال الذاتي الثقافي القومي دون شك ؟

ما العمل بالمنفريسيين وبالأفجازيين وبالأوجاريين وبالسنانيين
وبالليزغينيين وغيرهم الذين يتكلمون بلغات مختلفة ولكنهم
لا يملكون آداباً خاصة ؟ إلى أية أمة من الأمم يجب أن
ننسبهم ؟

وهل يمكن تنظيمهم في اتحادات قومية ؟ وحول أية
قضية من القضايا الثقافية ننظمهم ؟

ما العمل بالأوسيتيين وفيهم أوستيينو ما وراء القوقاز
الذين يذيعهم الجورجيون (ولكنهم بعيدون كل البعد عن الذوبان)
في حين أن هناك بعضاً من أوسيتيين مداخل القوقاز :

من يذيعهم الروس ومنهم من يتابعون تطورهم خالقين
آدابهم الخاصة بهم ؟ كيف ننظم هؤلاء في اتحاد قومي
وحيد ؟

إلى أي اتحاد قومي ننسب الأوجاريين الذين يتكلمون
اللغة الجورجية ولكنهم يعيشون الثقافة التركية ويدينون
بالإسلام ؟ فهل ننظمهم منفصلين عن الجورجيين على أساس
القضايا الثقافية الأخرى ؟ والكوبوليتسيون ؟ والآنكوسنيون ؟
والانيفيلويسيون ؟

وما هو هذا الاستقلال الذاتي الذي يجذب من اللائحة
مجموعة كاملة من الاقوام ؟

كلا ان هذا ليس بالحل الصحيح للمسألة القومية ، ان
ثمرة مخيلة مريضة .

ولكن فلنسلم بما يستحيل التسليم به ! ولنفترض أن
الاستقلال الذاتي الثقافي القومي الذي يدعو إليه قد تحقق !
فإلى أية نتائج سيؤدي ؟ ولنأخذ مثلاً تتر ما وراء القوقاز
ولنضع أمام أعيننا النسبة المئوية الضئيلة منهم الذين يحسنون
القراءة والكتابة ولنأخذ مدارسهم مثلاً هذه المدارس التي
يديرها الشيوخ القادرون على كل شيء ويوجهونها « بثافتهم »
المشبعة بالروح الدينية ، وليس من العسير أن نستنتج أن
« تنظيمهم في اتحاد ثقافي قومي يعني تنصيب الشيوخ عليهم
وجعلهم فراش للشيوخ الرجعيين ويعني ايضاً إنشاء حصن
جديد لاستعباد الجماهير التتوية استعباداً روحياً يمارسه ضدهم
ألد اعدائهم .

ولكن منذ متى بدأ الاشتراكيون الديمقراطيون يزودون
طاحونة الرجعيين بالماء ؟

أن عزل تتر ما وراء القوقاز في اتحاد ثقافي قومي
يخضع الجماهير لاسوأ انواع الرجعيين .

أحقاً أن المصفين القوقازيين لم يتمكنوا من إيجاد حل
أفضل من هذا الحل لكي ينادوا به ؟

كلا أن هذا ليس حلاً للمسألة القومية .

إن المسألة القومية في القوقاز يمكن أن تحل فقط بروح ترمي إلى جذب الاقوام والأمم المتأخرة في مجرى عام لثقافة عليا .

إن حلاً كهذا الحل فقط يمكن أن يكون تقديماً ومقبولاً من قبل الاشتراكية الديمقراطية . أن الاستقلال الذاتي الاقليمي القوقازي مقبول منا لانه يجذب الأمم المتأخرة إلى التطور الثقافي العام لانه يساعد هذه الأمم المتأخرة نحو التطور الثقافي العام . كما وأنه يساعد هذه الأمم على الخروج من قوقعة العزلة للأمم الصغيرة ويدفع بها إلى الأمام ويسهل لها الوصول إلى نعم الثقافة العليا وبركاتها . هذا في حين أن الاستقلال الذاتي الثقافي القومي يعمل في اتجاه معاكس تماماً فهو يسجن الأمم في قواقعها القديمة ويبقيها في الدرجات السفلى من تطور الثقافة ويبعيقها عن الصعود إلى الدرجات الثقافية العليا .

إن الاستقلال الذاتي الثقافي القومي يشل العناصر الايجابية في الاستقلال الذاتي الاقليمي وينحدر بالأخير إلى مرتبة الصفر .

لهذا السبب بالضبط لا يصلح حتى ذلك النموذج المزيج

من الاستقلال الذاتي الذي يجمع الاستقلال الذاتي الثقافي القومي بالاقليمي والذي يقترحه « ن ... » ، ان هذا المزج غير الطبيعي لا يحسن الحالة بل إنما يزيد لها سوءاً لانه بالإضافة إلى أنه يعيق الأمم المتأخرة يجعل من الاستقلال الذاتي الاقليمي ميدان تصادم فيه الأمم المنتظمة في اتحادات قومية .

وعلى هذه الصورة فإن الاستقلال الذاتي الثقافي القومي هو غير صالح بوجه عام وهو إذا ما عمل به في القوقاز عسي تدبيراً رجعيّاً عقيباً .

هذه هي طبيعة الاستقلال الذاتي الثقافي القومي الذي ينادي به « ن ... » ، ومن لف لفه من القوقازيين .

فهل يخطو المصفون من القوقازيين خطوة « إلى الامام » ؟ وهل يقتفون أثر « البوند » في مسألة التنظيم ؟ هذا ما سيظهره المستقبل .

يشهد تاريخ الاشتراكية الديمقراطية على أن النظرية الاتحادية في حقل التنظيم كانت حتى الآن تسبق في البرنامج على الدوام مبدأ الاستقلال الذاتي القومي فمنذ عام ١٨٩٧ كان الاشتراكيون الديمقراطيون المساويون يطبقون الاتحادية

التنظيمية وبعد عامين فقط (١٨٩٩) أقروا الاستقلال الذاتي القومي . وفي عام ١٩٠١ تكلم « البونديون » لأول مرة بجلاء عن الاستقلال الذاتي القومي في حين كانوا يمارسون الاتحادية التنظيمية حتى عام ١٨٩٧ .

إن المصفيين القوقازيين قد بدأ حيث انتهت جماعة « البوند » لقد بدأوا قضية الاستقلال الذاتي القومي وإذا ما تابعوا طريق « البوند » فسيجدون أنفسهم مرغبين على أن يهدموا قبل كل ذلك كل البناء التنظيمي الحالي القائم على مبادئ الامية منذ السنوات الأخيرة للعقد العاشر من القرن الماضي .

إما إذا كان القوقازيون يريدون أن يحلوا القضية القومية بوسيلة عادية أي عن طريق مجاملات شفهية ومناقشات أدبية فإن مؤتمر المصفيين لعموم روسيا قد اختلق وسيلة خارقة للعادة وسيلة سهلة وبسيطة هاكم إياها !

« بعد الاستماع إلى بيان الوفد القوقازي النادي بضرورة وضع مطلب الاستقلال الذاتي الثقافي القومي فإن المؤتمر يقر دون أن يفصح عن رأيه بخصوص جوهر هذا الطلب أن تفسير هذه المادة في البرنامج التي تعترف لكل قومية بحق تقرير مصيرها لا يتعارض والمعنى الدقيق لهذا

البرنامج .

وهكذا ، وقبل شيء يقول : دون أن يفصح عن رأيه بخصوص جوهر هذه « المسألة » ، وثم يقر بطريقة فريدة ...

ماذا يقر هذا المؤتمر الفريد ؟

يقر أن مطلب الاستقلال الذاتي الثقافي القومي لا يتعارض والمعنى الدقيق للبرنامج الذي يقر بحق الأمم في تقرير مصائرهما .

فلنحلل هذه المادة !

إن مادة تقرير المصير تتحدث عن حقوق الأمم ، وبموجب هذه المادة لا تملك الأمم حق الاستقلال الذاتي فحسب بل أننا نملك حق الانفصال ايضاً .

إن النقاش يدور حول تقرير المصير السياسي ، فما هو الذي كان المصفون يرغبون في خداعه عندما أعادوا تفسير مبدأ حق الأمم في تقرير مصائرهما السياسية هذا الحق الذي اقرته جميع هيئات الاشتراكية الديمقراطية العالمية منذ زمن بعيد ؟

ربما كان المصفون يحاولون المراوغة والتملص تحت ستار
السفسطة قائلين :

« أيتعارض الاستقلال الذاتي الثقافي القومي مع حقوق
الأمم ؟ »

ومعنى ذلك أنه إذا كانت جميع القوميات في دولة ما
توافق على تدير أمورهما وفق مبادئ الاستقلال الذاتي
الثقافي القومي فإن جميع هذه القوميات تملك الحق كل الحق
في تطبيق هذا المبدأ ولا يحق لأي إنسان أن يفرض عليها
بالعنف شكلاً آخر للحياة السياسية .

إن هذا القول جديد لكنه معقول أيضاً فالأمم إذا
تكلمتنا بصورة عامة ملك حق إلغاء الدستور في بلدانها
وابتدال النظام الدستوري بنظام استعبادي والعودة إلى
الأوضاع القديمة ، وذلك لأن الأمم ، والأمم بالذات ،
تلك حق تقرير مصيرها الخاص . ونحن نكرر
قائلين :

لا الاستقلال الذاتي ولا أية رجعية قومية تعارض وفق
هذا المفهوم حقوق الأمم .

أهذا هو ما أراد أن يقوله المؤتمر المحترم ؟

كلا ليس هذا ! لقد قال بصراحة أن الاستقلال الذاتي الثقافي القومي لا يتعارض وحقوق الأمم بل أنه « المعنى الدقيق » لهذا البرنامج ، فالكلام يدور هنا حول البرنامج لا حول حقوق الأمم . وهذا أمر مفهوم ، كذلك فـلو توجهت أمة ما إلى مؤتمر المصفين لكان باستطاعة المؤتمر أن يقرر بصراحة أن الأمة تملك حق الاستقلال الذاتي الثقافي القومي . ولكن لم توجه أمة ما إلى المؤتمر بل إنما الذي توجه إليه هو وفد الاشتراكيين الديمقراطيين القوقازيين . وهؤلاء لم يستفسروا عن حقوق الأمم بل إنما استفسروا إذا كان الاستقلال الذاتي الثقافي القومي لا يناقض مبادئ الاشتراكية الديمقراطية واما إذا كانت لا يتعارض « والمعنى الدقيق » لبرنامج الاشتراكية الديمقراطية .

وهكذا فإن حقوق الأمم « والمعنى الدقيق » ليس الشيء ذاته .

من الواضح أن هناك مطالب ، مع أنها لا تعارض حقوق الأمم ، فإن بمقدورها أن تتعارض « والمعنى الدقيق للبرنامج . . . »

فمثلاً توجد في برنامج الاشتراكية الديمقراطية مادة عن حرية الديانة وبموجب هذه المادة يحق لأي فرد أو جماعة من

الناس اعتناق أي دين يريد أكاثوليكيًا كان أم
ارثوذكسيًا الخ ...

وكما أن الاشتراكية الديمقراطية متناضل ضد مختلف
أنواع الاضطهادات الدينية ، متناضل ضد ملاحقة الارثوذكس
والكاثوليك والبروتستان ، ولكن هل يفهم من هذا أن
الكاثوليكية والبروتستانية وما شاكلها لا تعارض « المعنى
الدقيق » للبرنامج ؟

كلا ، هذا لا يعني ذلك مطلقاً . فالاشتراكية الديمقراطية
ستحتاج على ملاحقة الكاثوليكية والبروتستانية وهي ستدافع
دائماً عن حق الأمم في اعتناق أي دين ترغب فيه ، ولكنها
في الوقت ذاته وبناءً على فهمها العميق لمصالح البروليتاريا
فإنها ستقوم بالدعاية ضد الكاثوليكية وضد البروتستانية ،
وضد الارثوذكسية من أجل دفع موكب العقليّة الاشتراكية
إلى الامام وإلى النصر . وهي ستقوم حتماً بهذه الدعاية
بسبب أن هذه الأديان تعارض « المعنى الدقيق » للبرنامج
وتعارض المصالح البروليتارية .

ويجب أن يقال الشيء نفسه عن حق تقرير المصير للأمم
الحق كل الحق في تدبير أمورها وإدارتها كيف تشاء وتهوى
ولها الحق في المحافظة على أية مؤسسة من مؤسساتها القومية

أضارة كانت أم نافعة ولا يملك أحد الحق في أن يتدخل بالقوة والعنف في حياة الأمم ولكن هذا لا يعني أبداً أن الاشتراكية الديمقراطية لن تناضل عن طريق الدعاية ضد الأنواع الضارة من المؤسسات ، ضد ما هو غير ملائم من مطالب بل على العكس من ذلك تماماً فإنها ملزمة بالقيام بمثل هذه الدعاية ومرغمة على التأثير على إرادة الأمم بكيفية تجعل الأمم تدبر أمورها على صورة تتلاءم ومصالح البروليتاريا . وهي ، لهذا السبب بالضبط ستقوم في نفس الوقت الذي تناضل فيه في سبيل حق الأمم في تقرير مصائرها بدعاية ضد انفصال التتر مثلاً وضد استقلال ذاتي ثقافي قومي للأمم القوقاز لان ذاك وهذا بالرغم من انهما لايتعارضان وحق الأمم في تقرير مصائرها غير انها يتعارضان « والمعنى الدقيق » للبرنامج أي لمصالح البروليتاريا القفقاسية .

يتضح بما ورد أن حقوق الأمم « والمعنى الدقيق » للبرنامج هما صعيديان مختلفان كل الاختلاف « فالمعنى الدقيق » للبرنامج يعبر عن مصالح البروليتاريا المصاغة بصورة علمية في برنامج البروليتاريا .

فمقدور حقوق الأمم أن تعبر عن مصالح أي طبقة من الطبقات البرجوازية الأريستقراطية ورجال الدين الخ ...

وذلك حسب قوة هذه الطبقات ونفوذها . فهناك واجبات الماركسي ، وهنا حقوق الامم المؤلفة من مختلف الطبقات . فحقوق الامم ومبادئ الاشتراكية الديمقراطية بإمكانها أن تتعارض وأن لا تتعارض بعضها مع بعض ، كما أن اهرام « خوفو » مثلاً يمكن أن يتعارض أو لا يتعارض ومؤتمر المصفين الذائع الصيت ، فهذان شيان من المستحيل المقارنة بينهما .

من هذا يستنتج أن المؤتمر المحترم قد خلط على شكل لا يفتقر بين شيئين مختلفين كل الاختلاف .

ولم تأت نتيجة هذا الخلط حلاً للقضية القومية ، بل إنما جاء لغواً فارغاً يقول بان حقوق الامم لا تتعارض ومبادئ الاشتراكية الديمقراطية ووفق هذا المنطق الاجوف فان كل ما قد تتطلبه الامم يمكن أن يتفق ومصالح البروليتاريا ، ووفق هذا المفهوم الغبي يصبح كل مطلب تتطلبه أمم تطمح إلى تقرير مصائرهما لن يتعارض « والمعنى الدقيق للبرنامج » .

إنهم حقاً لم يرحموا المنطق ..

من هذا اللغو انبثق ذلك القرار المشهور الذي أصبح يعرف بقرار المصفين والذي بموجبه غدا مطلب الاستقلال

الذاتي الثقافي الوطني لا يتعارض والمعنى الدقيق للبرنامج .

ولكن مؤتمر المصفين لا يتعارض وقراءتين المنطق فقط بل
انما يتنكر لابطس واجباته. نحو الاشتراكية الديمقراطية
الروسية وذلك حينما صدق على الاستقلال الذاتي الثقافي
القومي .

وهو يخرق بوضوح « المعنى الدقيق » للبرنامج لأنه من
المعروف أن المؤتمر الثاني الذي وافق على البرنامج قد
رفض بحزم الاستقلال الذاتي الثقافي القومي وماكم ما قبل
بهذا الصدد في هذا المؤتمر :

« غولد بلات (من البوند) إني اعتبر من الضروري
انشاء مؤسسات خاصة يكون بإمكانها أن تضمن للقوميات
حرية الارتقاء الثقافي ولهذا اقترح أن يضاف إلى الفقرة
الثانية ما يلي :

« إنشاء مؤسسات تضمن لها حرية كاملة للتطور
الثقافي ، ، .

ماريتنوف

« يشير إلى أن المؤسسات العامة يجب أن تنشأ على

شكل يضمن المصالح الخاصة ايضاً . . . يستحيل انشاء أية مؤسسة خاصة تضمن للقومية حرية الارتقاء الثقافي .

بيفوروف

نحن لانستطيع أن نوافق في المسألة القومية إلا على اقتراحات سلبية ، أي أننا نعارض كل تضيق على القومية ، ولكن ليس من شأننا بوصفنا اشتراكيين ديمقراطيين أن نهتم فيما إذا كانت هذه أو تلك القومية تتمر بهذه الصفة ، فهذا من شأن التطور العفوي .

كولستوف

إن مندوبي « البوند » يشعرون بالحرج دائماً وذلك عندما يدور البحث حول نزعتهم القومية ومع ذلك فإن التعديل الذي اقترحه مندوب « البوند » يرتدي طابعاً طابعاً قومياً صرفاً فيطلبون منا اتخاذ تدابير هجومية بحجة لمعاوضة حتى تلك القوميات المتلاشية . . .

ونتيجة لهذه المناقشات رفضت تعديلات غولد بـلات بالاكثرية ووافق عليها ثلاثة اعضاء فقط .

بما ورد يتضح أن مؤتمر المصفين قد سار في الاتجاه

المعاكس « للمعنى الدقيق » للبرنامج و ..

يحاول المصفون في الوقت الحاضر تبرير سلوكهم بواسطة
استشهادهم بمؤتمر ستوكهولم زاعمين أن هذا المؤتمر قد صدق
على الاستقلال الذاتي الثقافي القومي ..

وهاكم ما يكتبه ف . كوسوفسكي :

« لقد خول « البوند » بموجب الاتفاق الذي تم في
مؤتمر استوكهولم - كما هو معلوم - حرية المحافظة على
برنامج القومي . أن هذا المؤتمر قد أقر بأن الاستقلال
الذاتي الثقافي القومي ، لا يناقض كل حال البرنامج الحزبي
العام . »

ولكن عبثاً يحاول المصفون ، فلم يخطر ببال مؤتمر
استوكهولم أن يصادق على برنامج « البوند » لقد وافق
فقط على ترك القضية مفتوحة بصورة وقتية . ولم يجد
الباسل كوسوفسكي في نفسه شجاعة كافية ليقول كل الحقيقة
ولكن الوقائع تحدث عن نفسها بنفسها .
وهاكم نبذ بما ورد في مؤتمر ستوكهولم :

« يقدم غالين تعديله : تبقى مسألة البرنامج القومي
معلقة نظراً لأن المؤتمر لم ييحلها (الموافقون ٥٠
المخالفون ٣٢) »

أحد الاعضاء : ما تعني كلمة معلقة ؟

الرئيس : « اذا كنا نقول أن القضية القومية ستبقى معلقة فمعنى ذلك ان «البوند» يستطيع أن يحتفظ بقراره بخصوص هذه القضية حتى المؤتمر المقبل . »

وبما ورد يتبين ان برنامج البوند القومي لم يبحث في المؤتمر فلقد ترك هذا المبدأ مفتوحاً للمناقشة ، وترك المؤتمر أمر تقرير مصير برنامج حتى المؤتمر العام التالي . وبعبارة اخرى ان مؤتمر استوكهولم قد تخلى عن هذه القضية ولم يبد أي اهتمام أو احترام لمبدأ الاستقلال الذاتي الثقافي القومي في حين أن مؤتمر المصفيين يتدخل بأوضح صورة ويقر أن مبدأ الاستقلال الذاتي الثقافي القومي هو مبدأ مقبول فيصادق عليه باسم برنامج الحزب .

ومن هذا يتضح الفرق بجلاء : فالمؤتمر الذي عقده المصفون لم يدفع بالقضية خطوة واحدة الى الامام بالرغم من مختلف انواع خائلات البوند والمصفيين للقوميين القوقازيين .

القضية الوطنية في روسيا

لم يبق أمامنا سوى أن نرسم الطريق إلى حل إيجابي
للقضية القومية .

إننا ننتقل من نقطة ، هي أن القضية لا يمكن حلها إلا
على أساس من الاتصال الوثيق بالحالة الراهنة في روسيا .

تمر روسيا اليوم في مرحلة انتقال ، في فترة لم تستقر
فيها بعد الحياة العادية الدستورية ، وفي زمن لم تحل فيه
الازمة السياسية بعد .

أن أمامنا إماماً مليئة بالعواصف والتعقيدات ومن هنا
تبعث الحركة الراهنة والمقبلة ، الحركة التي تستهدف نشر
الديمقراطية نشرأ كاملاً . وعلى أساس اتصالنا بهذه الحركة

يجب أن تبحث القضية القومية ، لذلك كان نشر الديمقراطية في البلاد نشرًا كاملاً يعتبر أساساً وشرطاً لحل القضية القومية .

ومن الحكمة ألا نركز اهتمامنا ، حين نقدم على حل القضية القومية ، على الحالة الداخلية فقط ، بل يتوجب علينا أن نهتم بالمسائل الخارجية أيضاً .

تقع روسيا بين أوروبا وآسيا وبين النمسا والصين ، ولا مفر للديمقراطية من النمو في آسيا ، أضف الى ذلك ان تضخم الاستثمار في روسيا لم يكن أمراً عرضياً وأوروبا لم تعد تتسع لرأس المال لذلك يندفع رأس المال الى البلدان الأخرى مفتشاً عن أسواق جديدة وعن أيد عاملة رخيصة وعن ميادين عمل جديدة .

ولكن هذا الواقع يؤدي الى مضاعفات خارجية وإلى الحرب . وليس باستطاعة أحد أن يقول أن الحرب البلقانية هي نهاية المضاعفات لا بدايتها ولهذا فمن الممكن كل الامكان حدوث مجموعة من اموال داخلية وأخرى خارجية تجدد فيها هذه أو تلك من قوميات رومانية من الضروري ان تضع حلاً لقضية استقلالها .

وبالطبع ، فليس من مزايا الماركسيين ان ييـذروا العراقيل في طريق هذه القوميات ويستنتج من هذا ان الماركسيين لا يمكنهم الاستغناء عن مبدأ حق الأمم في

تقرير مصائرها . وهكذا يبرز مبدأ حق تقرير المصير
كمادة لا يستغنى عنها في حالة حل القضية القومية .
وبعد ، فما العمل بالأمم التي لهذه الاسباب أو تلك
تفضل البقاء في نطاق كل لا يتجزأ .

لقد رأينا ان الاستقلال الذاتي الثقافي القومي غير صالح
وانه مبدأ مقتعل ومعدوم الحيوية لأنه يفترض تكديساً
غير طبيعي في أمة واحدة لمجموعة من الناس تفرق بينهم
الحياة ، والحياة الواقعية على وجه التحديد ، التي تبعثهم في
مختلف انحاء الدولة .

ثانياً : لأن هذا المبدأ يتجه ويدفع نحو القومية ويؤدي
تفرقة الناس بموجب الفرق القومية وتنظيم الأمم على اساس
صيانة و تنمية الخصائص القومية ، الامر الذي لا يلائم
الاشتراكية الديمقراطية بأي وجه من الوجوه .

وليس من قبيل الصدفة أن يتحد الانفصاليون المورافيون
في مجلس « الرينخيرات » مع النواب البرجوازيين المورافيين
وذلك بعد ان انفصلوا عن النواب الاشتراكيين الديمقراطيين
الالمان . وليس ايضاً من قبل المصادفات تورط « البوند » في
القومية وانغماسهم فيها وامتداحهم للسبت « والاونسية » ،
ومع أنه لا يوجد نواب من « البوند » في الدوما ولكن
ضمن دائرة عمال « البوند » تقوم طائفة يهودية ذات
طابع ديني ، رجعي وما زال « البوند » يعمل عن

طريق المؤسسات الموجهة لتوحيد العمال والبرجوازيين اليهود . هذا هو طبعاً منطق الاستقلال الذاتي الثقافي القومي .

إذن فإن هذا المبدأ الاتف الذكر لا يحل القضية !

وأين المخرج ؟

إن الحل الوحيد الصحيح هو الاستقلال الذاتي الاقليمي استقلال ذاتي لوحدات من السكان متبلورة كبولونيا وليتوانيا واوكرانيا والقوقاز الخ ...

إن مزية الاستقلال الذاتي الاقليمي تتلخص قبل كل شيء في انه في حالة وجوده لا يضطرنا إلى مواجهة خيال دون أرض ، بل إنما نواجه سكان يعيشون فوق أرض معينة ولأنه بالتالي لا يفرق بين الناس تبعاً للقوميات ولا يعزز الحواجز القومية بل على العكس من ذلك فهو يحطم هذه الحواجز ويوحد السكان لكي يفتح الطريق لفرقة من نوع آخر ، فرقة الطبقات وانقسامها وأخيراً فإن هذا المبدأ يوفر لنا امكانية الانتفاع على أحسن وجه بمكن من الثروات الطبيعية في المنطقة وكذلك يقدم لنا امكانيات تطور القوى الانتاجية دون ما انتظار لقرارات المراكز العام .

لهذا فإن الاستقلال الذاتي الاقليمي أمر لا يستغنى عنه في حل القضية القومية .

يقترحون أحياناً ربط الأقليات المبعثرة في اتحاد قومي

واحد ، غير أن الأقليات ليست بحاجة إلى اتحاد غير طبيعي ، بل إنما هي بحاجة إلى حقوق واقعية في الأماكن التي تقطنها ثم ماذا يستطيع مثل هذا الاتحاد أن يقدمه إلى القوميات إذا لم تسنده ديمقراطية كاملة ، أما في حالة وجود ديمقراطية كاملة فأني موجب هناك لمثل هذا الاتحاد ، ما الذي يشكل مصدر قلق للأقليات القومية ؟

ان الأقلية القومية لا تشكو أو تتبرم من عدم وجود اتحاد قومي غير طبيعي بل إنما تشكو من عدم تمتعها بحق استعمال لغتها القومية ، ولكن في الديمقراطية يتلاشى هذا التبرم ويزول .

ان الأقلية القومية لا تشكو من عدم وجود اتحاد اصطناعي بل إنما تشكو من عدم وجود مدارس قومية لها فأعطوها مثلاً المدارس فعندئذ تختفي كل شكاية ويختفي كل تبرم .

ان الاقلية لا تتبرم أو تشكو لعدم وجود اتحاد قومي بل لانعدام وجود حرية الضير (حرية الادبانت) وحرية الانتقال الخ .. فأعطوها هذه الحريات وعندئذ تكف عن الشكوى والتبرم .

ولهذا فان المساواة بين القوميات بجميع أشكالها (اللغة المدارس الخ ...) هي مادة لا يستغنى عنها لحل القضية القومية .

إذن فلا بد من قانون يسري مفعوله على كل بقاع الدولة ويجب أن ينبع مثل هذا القانون من الديمقراطية وعليه أن يعممها وينشرها في البلاد نشرأ تاماً ويلقي جميع الامتيازات القومية دون استثناء ويحرم كل تضيق على الحريات ويمنع كل قيد يغل حقوق الأقليات منها كانت عناصرها أو دينها .

بواسطة هذه الوسائل فقط يمكن أن تتوفر الضمانة الحقيقية لا الورقية لحقوق الأقليات .

ان باستطاعة المرء أن لا يجادل أو يجادل حول وجود رباط منطقي بين الاتحادية التنظيمية وبين الاستقلال الذاتي الثقافي القومي ولكن لا يمكن الجدل حول ان المبدأ الأخير يخلق جواً ملائماً لاتحادية لا حدود لها تتحول الى مقاطعة كاملة وانفصالية مخيفة . ولكننا نؤمن بأن لم شعت جميع قوميات روسيا في النطاق المحلي ضمن منظمات مشتركة موحدة وغير قابلة للتجزئة ومن ثم جمع هذه المنظمات المشتركة في حزب واحد هو واجبنا وهدفنا .

فمن المفهوم بداهة ان بناء الحزب بهذا الشكل لا ينبغي بل انه يفترض استقلالاً ذاتياً واسع للمناطق في نطاق وحدة حزبية لا تتجزأ .

ان طراز التنظيم لا يؤثر على الأعمال التطبيقية فقط بل

انه يترك أثراً لا يطمس أو يمحي على الحياة الروحية لكل عامل .

لهذا يجب أن يترك طريق التوفيق بوصفه خيالاً و مناراً ، ونحن الآن أمام أمرين : فإما اتحادية « البوند » وحينئذٍ تبني الاشتراكية الديمقراطية الروسية نفسها بناءً جديداً على أساس مباديء تؤدي إلى تفرقة العمال تبعاً للقوميات وإما على الطراز الأممي للتنظيم وحينئذٍ يبني « البوند » نفسه بناءً جديداً بموجب مباديء الاستقلال الذاتي للأقليبي وفق نموذج الاشتراكية الديمقراطية القفقاسية واللاتفية والبولندية فاتحاً بذلك الطريق لقضية توحيد العمال اليهود توحيداً مباشراً مع عمال القوميات الأخرى في روسيا .

لا وجود للوسط ، ان المباديء تنتصر ولا يوفق بينها وهكذا هي حال مبدأ توحيد العمال توحيداً أممياً بوصفه مادة لا غنى عنها في حل القضية القومية .

فيينا ١٣/١/١٩١٣

نشرت هذه السلسلة من المقالات لأول مرة في مجلة « بروسفيشينية (التوير) »

الاعداد ٣ - ٥ آذار - أيار عام ١٩١٣

التوقيع ك. ستالين .

تم طبع هذا الكتاب في المطبعة التجارية - بيروت

هذا الكتاب
ملك الأستاذ الدكتور
رمزي زكي بطرس



Bibliotheca Alexandrina



0401303

32

5m